

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة : العزيم المالية والمحاسبة / التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة شركة سونطراك مركب GL2 / Z

مقدمة من طرف الطالبة:

تدلاوتي نور الهدى

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	جامعة
رئيسا	بن نعمة سليمة	أستاذة محاضرة أ	مستغانم
مقررا	تدلاوتي يامنة	أستاذة محاضرة أ	مستغانم
مناقشا	زيتوني صابرين	أستاذة محاضرة ب	مستغانم

السنة الجامعية: 2024-2025

الشكر والعرفان

الحمد لله أولاً وأخيراً، الذي وقّنا ويسّر لنا طريق العلم، وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وإنني في هذا المقام، لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتي الفاضلة "تدلاوتي يامنة"، التي كان لتوجيهاتها السديدة وملاحظاتها القيمة الأثر الكبير في إنجاز هذه المذكرة. ولعل ما يزيد من عمق امتناني أنها لم تكن فقط أستاذتي المشرفة، بل هي أيضاً أختي، فجمعت في عطائها بين العلم والرحمة، وبين التوجيه الأكاديمي والدعم الإنساني، فجزاها الله عني كل خير. ولا يفوتني أن أعبر عن خالص امتناني وعظيم محبتي لوالدتي العزيزة، التي كانت دومًا سندًا نفسيًا ومعنويًا، بدعائها، وصبرها، وحنانها الذي كان نورًا في دربي، فلك مني كل الشكر والعرفان. كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات بناءة ومناقشة علمية قيّمة تسهم في إثراء هذا العمل. وأخيراً، إلى كل من ساهم بكلمة، أو دعم، أو دعاء، فلكم مني أصدق عبارات الشكر والتقدير.



الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من غرست في قلبي حب العلم، وكانت لي العون والسند بدعائها، وصبرها، وحنانها اللامحدود،

إلى والدتي العزيزة، جزاك الله عني خير الجزاء، وبارك في عمرك.

وإلى روح والدي الطاهرة، الذي افتقدته جسداً ولم يغيب عني أبداً روحاً ودعاءً،

رحمه الله رحمةً واسعة، وأسكنه فسيح جناته، وجعل هذا العمل في ميزان حسناته.

وإلى روح جدتي الغالية، التي رحلت منذ أشهر قليلة، ولا زال أثرها الطيب حاضراً في قلبي،

رحمها الله وطيب ثراها، وجعل مثواها الجنة.

إلى إخوتي الأعزاء، الذين كانوا لي دعماً وسنداً في كل خطوة، فلکم مني كل الشكر والعرفان.

وإلى كل من ساعدني وساندني من قريب أو بعيد، وكان له دور في إتمام هذه الدراسة،

أسأل الله العليّ القدير أن يجزيكم جميعاً خير الجزاء في الدنيا والآخرة.



الفهرس:

العنوان	الصفحات
اهداء	
تشكر	
الفهرس	أ
قائمة الجداول والأشكال	ب
المقدمة العامة	1
الفصل الأول: الاطار النظري للتحليل المالي	23-8
تمهيد	8
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي	14-9
المطلب الأول: نشأة وتعريف التحليل المالي	9
المطلب الثاني: متطلبات التحليل المالي	11
المطلب الثالث: أهمية واهداف التحليل المالي	12
المبحث الثاني: أنواع ومراحل الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	19-15
المطلب الأول: أنواع التحليل المالي	15
المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي	16
المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	18
المبحث الثالث: أدوات وطرق التحليل المالي	22-19
المطلب الأول: أدوات التحليل المالي	19
المطلب الثاني: طرق التحليل المالي	21
خلاصة الفصل الأول	23
الفصل الثاني: القوائم المالية وأدوات تحليلها: دراسة شاملة لمؤشرات التوازن المالي	69-25
تمهيد	25
المبحث الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي	32-26
المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ومستخدميها	26
المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية	28
المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية ومسؤولية اعدادها	30
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	51-32
المطلب الأول: الميزانية المالية	32
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج	39
المطلب الثالث: جدول التدفقات النقدية	45
المبحث الثالث: طرق تحليل القوائم المالية	68-51
المطلب الأول: مفهوم مبدا التوازن المالي	52
المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي	53
المطلب الثالث: النسب المالية كاداة للتحليل المالي	60
خلاصة الفصل الثاني	69
الفصل الثالث: تحليل وتقييم الأداء المالي لمركب سوناطراك الصناعي GL2/Z	105-71

71	تمهيد
86-72	المبحث الأول: تقديم عام لشركة سوناطراك
72	المطلب الأول: لمحة حول مؤسسة سوناطراك
77	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة
79	المطلب الثالث: عرض ميزانية وجدول نتائج المجمع الصناعي GL2/Z
104-86	المبحث الثاني: التحليل المالي في مؤسسة سوناطراك – المركب الصناعي
87	GL2/Z
	المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي
93	للسوناطراك مركب الصناعي GL2/Z
98	المطلب الثاني: دور النسب المالية في تقييم الأداء المالي بسوناطراك
	المركب الصناعي GL2/Z
	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي من خلال جدول حساب النتائج والميزانية
	المالية للمؤسسة
105	خلاصة الفصل الثالث
110-107	الخاتمة العامة
112	المصادر والمراجع
116	ملخص الدراسة

قائمة الجداول والأشكال:

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	قائمة المركز المالي	35
2	الميزانية المالية المختصرة حسب معياري السيولة والاستحقاق	39
3	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	42
4	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	43
5	جدول تدفقات الخزينة (طريقة مباشرة)	47
6	جدول تدفقات الخزينة (طريقة غير مباشرة)	50

79	جدول ميزانية الأصول	7
81	جدول ميزانية الخصوم	8
83	جدول حسابات النتائج 2024-2023-2022	9
87	الميزانية المختصرة 2024-2023-2022	10
89	حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة	11
91	حساب احتياجات رأس المال العامل	12
92	جدول الخزينة الصافية للمؤسسة 2024-2023-2022	13
93	نسب السيولة	14
95	نسب الهيكلية	15
96	المردودية المالية والاقتصادية بالمؤسسة	16
97	نسب النشاط	17
99	التغير في القيمة المضافة للفترة 2024-2023-2022	18
99	التغير في الفائض الخام للاستغلال للفترة 2024-2023-2022	19
100	قيمة التغير في نتيجة الاستغلال للفترة 2024-2023-2022	20
101	قيمة التغير في النتيجة الصافية للفترة 2024-2023-2022	21

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الخصائص النوعية للقوائم المالية	30
2	التوازن المالي	53
3	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	77

مقدمة عامة

مقدمة:

نظرًا للتغيرات الاقتصادية المتسارعة والتحولات العميقة التي يشهدها العالم في شتى المجالات، أصبحت المؤسسات الاقتصادية مطالبة بمواكبة هذه المستجدات من خلال تحسين أدائها المالي وتطوير أدوات المتابعة والتقييم لديها. فمع اشتداد حدة المنافسة وتزايد المخاطر المحيطة ببيئة الأعمال، أصبح من الضروري التوفر على آليات موضوعية تُمكن من تشخيص الوضع المالي بدقة وفعالية، وتقديم صورة حقيقية عن واقع المؤسسة.

في هذا الإطار، ظهر التحليل المالي كاستجابة طبيعية للحاجة إلى فهم شامل للنتائج المالية للمؤسسة، وكوسيلة عملية للمراقبة الداخلية والخارجية، حيث بات يُشكل أداة هامة تستند إليها الإدارة في قياس الكفاءة المالية واتخاذ القرارات المناسبة.

كما أصبح هذا التحليل يُمثل جزءًا لا يتجزأ من المنظومة المالية للمؤسسة، لما يوفره من مؤشرات كمية ونوعية تساعد في رصد مكامن القوة والضعف، وتحديد مدى تحقيق الأهداف المالية المرسومة. وتكمن أهمية التحليل المالي كذلك في كونه يتيح قراءة واضحة للواقع المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة، ويمكن من المقارنة بين الفترات المختلفة، ما يساهم في التنبؤ بالتغيرات المحتملة والتحكم في مستقبل الأداء المالي.

ومن هنا تبرز ضرورة الاعتماد على التحليل المالي كدعامة علمية في عملية التقييم المالي، وكمصدر رئيسي للمعلومات التي تساعد مختلف الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ قرارات رشيدة تساهم في تحسين الأداء المالي وضمان استدامة النشاط الاقتصادي للمؤسسة.

الإشكالية الرئيسية: من خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية التالية :

ما هو دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

ومن هنا يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية التالية

1- ما هو التحليل المالي؟ وفيما تكمن أهميته؟

2- ماهي القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي ؟

3- ما هي المؤشرات والمعايير التي يعتمد عليها التحليل المالي في تقييم الأداء المالي؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- 1- التحليل المالي هو أداة تهدف إلى دراسة وتفسير القوائم المالية للمؤسسة، وتكمن أهميته في كونه وسيلة لتشخيص الوضع المالي، وتقييم الأداء، ودعم اتخاذ القرارات المالية والإدارية.
- 2- يعتمد التحليل المالي على مجموعة من القوائم المالية الأساسية، أهمها الميزانية العامة، حساب النتائج، وجدول التدفقات النقدية، باعتبارها مصادر رئيسية للمعلومات المالية الضرورية للتحليل والتقييم.
- 3- يركز التحليل المالي على مؤشرات ومعايير مختلفة مثل مؤشرات السيولة، الربحية، المردودية، والهيكل المالية، والتي تُمكن من قياس كفاءة الأداء المالي وتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار هذا الموضوع لعدة دوافع أهمها:

- لأن التحليل المالي يعتبر وسيلة مهمة تساعد المؤسسات على معرفة وضعها المالي الحقيقي.
- الرغبة في فهم كيف يمكن تقييم أداء المؤسسة باستخدام الأرقام والمعطيات المالية.
- لأن هذا الموضوع له علاقة مباشرة بالتخصص الذي أدرسه.
- لأن العديد من المؤسسات تواجه مشاكل مالية، والتحليل المالي قد يساعدها في معرفة أسباب هذه المشاكل.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يُسلط الضوء على دور التحليل المالي كأداة فعالة لفهم وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. فالتحليل المالي يساعد في تفسير نتائج القوائم المالية، ويوفر مؤشرات تساعد على معرفة مدى كفاءة التسيير المالي داخل المؤسسة. كما تكمن أهمية البحث في كونه يُساهم في توضيح كيفية استخدام المعلومات المالية بشكل يساعد في اتخاذ قرارات سليمة وتحقيق الاستقرار المالي.

اهداف البحث:

- التعرف على مفهوم التحليل المالي ودوره في المؤسسات الاقتصادية.

-تحديد أهم القوائم المالية المعتمدة في التحليل المالي.

-توضيح المؤشرات والمعايير التي يستخدمها التحليل المالي لتقييم الأداء.

-فهم كيفية مساهمة التحليل المالي في كشف نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة.

منهج الدراسة:

من أجل معالجة موضوع هذه المذكرة والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض وتحليل مختلف المعلومات المتعلقة بالتحليل المالي، مع تقديم مفاهيمه المتعددة وبيان كيفية استخدام أدواته في تقييم الأداء المالي. وقد تم ذلك بالاستناد إلى دراسة ميدانية بمؤسسة سوناطراك، من خلال تحليل بيانات الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج خلال الفترة المدروسة (2022-2023-2024)، بهدف إبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

دراسات سابقة:

الدراسة الأولى: تهامي صارة, زيان حياة, مذكرة لنيل شهادة الماستر. جامعة جلاي اليابس-سيدي بلعباس 2020-2021, عنوان المذكرة : " دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية" حيث هدفت هذه الدراسة الى إبراز دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، من خلال استخدام أدوات وتقنيات التحليل المالي لتقييم أداء المؤسسة، وتشخيص مواطن القوة والضعف في وضعها المالي.

كما توصلت هذه الدراسة الى ان:

1. التحليل المالي أداة فعالة في تشخيص الوضع المالي، حيث مكّن من معرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة خلال الفترة المدروسة.

2. الاعتماد على القوائم المالية المحاسبية ضروري لتطبيق أدوات التحليل المالي بكفاءة، وخاصة الميزانية وجدول حسابات النتائج.

التحليل المالي ساعد في:

- تقييم كفاءة الأداء المالي للمؤسسة.

- قياس قدرتها على التمويل الذاتي ومدى اعتمادها على الاستدانة.
 - معرفة مستوى السيولة والربحية.
3. التحليل الديناميكي (تحليل جداول التدفقات) أضاف قيمة مهمة بتقديم نظرة استشرافية عن الوضعية المستقبلية للمؤسسة.
4. مؤشرات التوازن والنسب المالية بينت تفاوتاً في الأداء خلال السنوات الثلاث المدروسة، ما يعكس ضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحية في بعض الجوانب المالية.
- الدراسة الثانية: عزوز وليد، قرقر زكريا، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة 8 ماي 1945-قائمة، 2016-2017، المعنونة: " التحليل المالي للقوائم المالية من منظور النظام المحاسبي المالي الجديد SCF " ، هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على التحليل المالي للقوائم المالية من منظور النظام المحاسبي المالي الجديد SCF ، وذلك من خلال التعريف بهذا النظام وفهم كيفية إعداد وعرض القوائم المالية في إطاره، مع التركيز على استخدام أدوات التحليل المالي لاستخلاص مؤشرات تساعد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة. وقد تم تطبيق هذه المفاهيم على مؤسسة مطاحن عمر بن عمر، بهدف الوقوف على مدى قدرتها على التحكم في بياناتها المالية وتحليلها وفق النظام الجديد، وتحديد نقاط القوة والضعف في أدائها المالي خلال فترة الدراسة (2015-2017).
- النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي :
1. تحكم المؤسسة في تطبيق النظام: SCF
 - أظهرت الدراسة أن مؤسسة عمر بن عمر تعتمد فعلياً على النظام المحاسبي المالي الجديد في إعداد قوائمها المالية، مما يعزز من شفافية وجودة المعلومات المالية المعروضة.
 2. الوضعية المالية الجيدة نسبياً:
 - بينت المؤشرات أن المؤسسة حافظت على استقرار نسبي في سيولتها ونتائجها المالية خلال فترة الدراسة، مما يدل على سلامة تسييرها المالي.

3. تحقيق قدرة تمويل ذاتي مقبولة:

من خلال تحليل مؤشرات التمويل الذاتي، تبيّن أن المؤسسة قادرة إلى حد ما على تمويل نشاطها دون الاعتماد الكامل على مصادر خارجية.

4. نقاط ضعف ظهرت من خلال نسب النشاط والسيولة:

كشفت الدراسة عن بعض التذبذب في نسب النشاط ونسب السيولة، مما يستدعي تحسين إدارة الأصول الجارية والتحكم في رأس المال العامل.

5. التحليل المالي أسهم في توضيح الصورة الشاملة:

أظهرت أدوات التحليل المالي (التحليل العمودي، الأفقي، النسب المالية...) فعاليتها في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة بشكل شامل ودقيق.

هيكل البحث:

إنطلاقاً من الأهداف المرجوة من الموضوع ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية واختيار الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول جاءت على النحو التالي: الفصل الأول: "الإطار النظري للتحليل المالي" حيث تناولنا في هذا الفصل تعريف التحليل المالي، أهميته وأهدافه، خصائصه وأنواعه.

الفصل الثاني: "القوائم المالية وأدوات تحليلها: دراسة شاملة لمؤشرات التوازن المالي" حيث تناولنا في هذا الفصل مختلف القوائم المالية المعتمدة في التحليل المالي، وكذلك النسب المالية كاداة للتحليل المالي التي بدورها تساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثالث: "تحليل وتقييم الأداء المالي لمركب سوناطراك الصناعي GL2/Z" هذا الفصل يخص الدراسة الميدانية على مستوى مجمع – GNL2/Z سوناطراك – من خلال تقديم عام للمؤسسة وهيكلها التنظيمي، والتطرق إلى دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لفترة 2024-2022.

الفصل الأول :
"الاطار النظري للتحليل المالي"

تمهيد:

يُعد التحليل المالي من بين أدوات وتقنيات التسيير المالي، حيث يُستخدم كوسيلة فعّالة للإدارة المالية بهدف تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. ويهدف هذا التحليل إلى إبراز نقاط القوة لدعمها وتعزيزها، والكشف عن نقاط الضعف لمعالجتها وتحسينها. كما يُعتبر التحليل المالي منطلقاً مهماً لوضع السياسات المستقبلية، من خلال تقييم وضع المؤسسة، ودراسة توجهاتها واستشراف مسارها المالي.

ولفهم أهمية هذا الأسلوب التحليلي، سنتناول دراسته بشكل مفصل من خلال المحاور التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي.
- المبحث الثاني: أنواع التحليل المالي، مراحله، والأطراف المستفيدة منه.
- المبحث الثالث: طرق التحليل المالي ومجالات استخدامه

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي

سنخصص هذا المبحث لتقديم نظرة تاريخية شاملة حول التحليل المالي، من حيث نشأته وتطوره عبر الزمن، بالإضافة إلى التعرف على مختلف مفاهيمه بهدف الوصول إلى تعريف

موحد يساعدنا على فهمه بشكل أفضل. بعد ذلك، سنتناول الركائز الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار لضمان نجاح عملية التحليل المالي، وفي الختام سنبرز مدى أهميته داخل المؤسسات الاقتصادية، باعتباره أداة فعالة من أدوات الرقابة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التحليل المالي

1-لمحة تاريخية عن التحليل المالي

نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث استخدمت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية لتقييم قدرة المؤسسات على الوفاء بديونها استناداً إلى الكشف المحاسبية. ومع بداية القرن العشرين، خاصة خلال أزمة الكساد العالمي (1929-1939)، ازداد الاهتمام بتحليل السيولة والربحية، نظراً لتأثير الأزمة في إفلاس العديد من الشركات. وفي عام 1934، أنشئت لجنة الأمن والصرف في الولايات المتحدة، التي ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي، مما عزز من أسس التحليل المالي¹.

بعد الحرب العالمية الثانية، شهد التحليل المالي تطوراً كبيراً، خاصة في فرنسا، حيث أولى المصرفيون والمقرضون اهتماماً بتقييم مخاطر التمويل، مما أدى إلى إنشاء لجنة عمليات البورصة عام 1967 لضمان اختيار أفضل الاستثمارات وتأمين العمليات المالية. من جهة أخرى، كان للثورة الصناعية وظهور الشركات الكبرى دور في تعزيز أهمية التحليل المالي، إذ أصبح أداة ضرورية لمتابعة أداء المؤسسات، خاصة مع انفصال الملكية عن الإدارة في شركات المساهمة. كما ساهم ظهور الائتمان كمصدر رئيسي للتمويل واشتراطات البورصات على الشركات بنشر قوائم مالية مفصلة، في زيادة الحاجة إلى التحليل المالي.

ومع تطور الصناعة والتجارة، أصبح التحليل المالي أكثر شمولاً، مع التركيز على دراسة التدفقات النقدية والمؤشرات المالية الديناميكية، بدلاً من الاعتماد على القوائم المالية التقليدية فقط. كما ساهمت التدخلات الحكومية في تنظيم القوائم المالية لتعزيز الشفافية، مما جعل التحليل المالي أداة أساسية لدعم القرارات الاستراتيجية، وضمان استمرارية المؤسسات في بيئة اقتصادية متغيرة².

¹ Horrigan, James O. "A Short History of Financial Ratio Analysis." *The Accounting Review*, vol. 43, no. 2, 1968, pp. 284–294.

² صارة تهامي وحياة زيان، "دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة الوحدة التجارية لمواد البناء (صوديوسمك) خلال الفترة ما بين 2016 و 2019 سيدي بلعباس"، مذكرة ماستر، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، 2021، ص. 10-11.

2- مفهوم التحليل المالي

يحتل التحليل المالي مكانة مرموقة لدى المؤسسات، سواء تلك التي تُؤسَّس حديثاً أو تلك المستمرة في أنشطتها، وذلك لدوره في تسهيل عملية اتخاذ القرارات. كما يُعدّ التحليل المالي من الأنشطة الهامة للإدارة المالية في المؤسسة، كونه إحدى أدواتها الأساسية في التخطيط المالي، بالإضافة إلى كونه أداة يستفيد منها المقرضون، الجهات الحكومية، العاملون، والمتعاملون في الأسواق المالية.

وللتحليل المالي عدة تعاريف نعرض أهمها فيما يلي:

التحليل المالي هو دراسة محاسبية تهدف إلى فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة خلال فترة أو فترات ماضية، وذلك بهدف تقديم المعلومات التي تفيد الأطراف المعنية.

- **التحليل المالي كدراسة تنبؤية:** يُعدّ التحليل المالي مجموعة من الدراسات التي تُجرى على البيانات المالية بهدف توفير المعلومات وتوضيح مدلولاتها. فهو يساعد في تقييم الأداء المالي الماضي، كما يساهم في استشراف المستقبل، وتشخيص المشكلات، وتحديد الخطوات الواجب اتباعها¹

- **التحليل المالي كأداة تخطيطية:** يُعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ يتطلب التعرف على المركز المالي للمؤسسة والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربحية.

- **التحليل المالي كعملية تحليل وتفسير:** يُعنى التحليل المالي بتحويل الكمّ الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية (مثل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى معلومات أكثر فائدة لاتخاذ القرار. كما يتناول هذه المعلومات بالدراسة والتدقيق والتحليل والتفسير والتقييم².

استناداً إلى ما سبق، يمكن تلخيص التعريفات المتعددة للتحليل المالي على النحو التالي³:

¹ مريخي عبد الرزاق، التحليل المالي ودوره في قي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، نور للنشر، 2017، ص 45
² حسن محمد كامل : التحليل المالي ، دار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية مصر 1986، ص 35
³ حولي محمد ، محاضرات في التحليل المالي : دروس وتطبيقات عملية ، جامعة باجي مختار -عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، السنة الجامعية 2019/2020، ص.15.

1. التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة، بهدف الحصول على معلومات تُستخدم في اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، والتنبؤ بأدائها المستقبلي.
 2. التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية، بهدف إظهار العلاقات بين عناصرها، والتغيرات الطارئة عليها، وتحديد حجم هذه التغيرات وأثرها. كما يساعد في اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساهم في تقييم الوضع التشغيلي، والتمويلي، والاستثماري للمؤسسة، وتقديم المعلومات اللازمة للأطراف المعنية لاتخاذ القرارات الإدارية السليمة.
- وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التحليل المالي هو عملية إعادة تشكيل البيانات المالية المتاحة للحصول على معلومات قابلة للاستخدام من قبل الأطراف المختلفة. كما يهدف إلى إيجاد العلاقات التي تربط بين القوائم المالية والمعايير المستخدمة في قياس كفاءة الأداء، واقتراح الوسائل المناسبة لمعالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة.

المطلب الثاني : متطلبات التحليل المالي

- من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لا بد من توفير مجموعة من المتطلبات أو الركائز الأساسية التي يجب مراعاتها. ويمكن حصر هذه المقومات فيما يلي¹:
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل المالي.
 - يجب أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع، هي الأخرى، وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملاءمة للأهداف التي يسعى إليها.
 - التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.
 - تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل والحصول على بيانات ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها.

¹ تهامي صارة، زيان حياة، مرجع سبق ذكره، ص.13.

- تركيب النسب بطريقة تعكس علاقات منطقية معينة، مثل نسبة الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة (نسبة السيولة).
- يجب أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية وعملية، ومؤهلات تجعله قادرًا على تفسير النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى تمكنه من التنبؤ بالمستقبل.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج بأقل تكلفة وبأسرع وقت.
- أن يكون المحلل المالي على دراية تامة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة.
- أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي

1. أهمية التحليل المالي:

يعد التحليل المالي أداة أساسية في عملية التخطيط المالي للمؤسسة، حيث يمكّن المدير من فهم المركز المالي للمؤسسة ووضع الخطط المناسبة. كما يُستخدم التحليل المالي لتقييم الأداء الإداري والمالي، مما يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف الظاهرة في القوائم المالية.

وتكمن أهميته في كونه وسيلة لمراقبة استخدام الموارد المالية المتاحة وتحليل البيانات المالية والتغيرات التي تطرأ عليها عبر فترات زمنية محددة. بالإضافة إلى ذلك، يساعد التحليل المالي في توضيح العلاقة بين مختلف البيانات المالية، مما يساهم في تقييم الأداء العام للمؤسسة واتخاذ قرارات مالية أكثر دقة وكفاءة.

- يساعد الإدارة في رسم الأهداف وبالتالي إعداد الخطط لمزاولة النشاط الاقتصادي.
- يعتبر أداة فعالة لزيادة عملية التدقيق.
- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها ومن ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.

مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
إعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة¹

2. أهداف التحليل المالي

التحليل المالي هو أداة تهدف إلى تقييم وتحسين أداء المؤسسة من جوانب متعددة، مع التركيز على تحقيق أهداف مستخدمي المعلومات المالية ومراعاة مصالحهم. يساعد التحليل المالي في تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة، مما يساهم في الاستفادة من المعلومات المالية لاتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية.

كما يُستخدم التحليل المالي لتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تتطلب دراسة معمقة ووضع الحلول المناسبة، حيث تنعكس هذه الحلول غالبًا على الإنتاجية والأداء المالي للمؤسسة.

ومن المعروف أن وضع السياسات المالية ليس من مسؤوليات المحلل المالي، لكنه يستطيع تقديم توصيات واقتراحات تستند إلى الأسئلة التي يكشفها التحليل المالي²

ويمكن إيجاز أهداف التحليل المالي في ما يلي³:

بالنسبة للمؤسسة:

تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق استثمار أفضل، وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى:

✓تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة؛

✓تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل؛

✓تحديد مختلف الانحرافات التي تؤثر على أداء المؤسسة مع تشخيص أسبابها؛

✓التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه المؤسسة؛

¹ Financial Analysis: Definition, Importance, Types, and Examples." *Investopedia*, edited by Julia Kagan, Dotdash Meredith, 6 Dec. 2023, <https://www.investopedia.com/terms/f/financial-analysis.asp>.

² حولي محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 10.

³ بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2011، ص. 13.

- ✓ الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛
- ✓ تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن استثمارها؛
- ✓ يعتبر التحليل المالي مصدرًا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.

بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة:

- حتى الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لها أهداف من وراء التحليل المالي، حيث يهدف إلى:
- ✓ إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في المجال المالي؛
- ✓ تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- ✓ الموافقة أو الرفض على طلب المؤسسة للاستفادة من القرض؛
- ✓ تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة تحمل فوائد القروض.

المبحث الثاني: أنواع ومراحل والأطراف المستفيدة للتحليل المالي

في هذا المبحث، سنتناول مختلف أنواع التحليل المالي وتقسيماته، كما سنتطرق إلى المراحل الأساسية التي ينبغي اتباعها أثناء القيام بعملية التحليل، وذلك وفقًا لنوعه، وأهميته، ومستوى التفصيل المطلوب فيه. وفي الجزء الأخير، سنستعرض كافة الأطراف المستفيدة أو المستخدمة للتحليل المالي، سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها.

المطلب الأول: أنواع التحليل المالي

هناك نوعان من التحليل المالي وهما¹:

1- التحليل الرأسي (العمودي): عرض البيانات المالية لسنة واحدة عموديًا

هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة لكل فترة، وقد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات، وفي الميزانية العمومية هو مجموع الأصول، ويساعد هذا النوع على معرفة نقاط القوة والضعف

¹ ناصر دادى عدون , عبد الله قويدر الواحد, مراقبة التسيير والأداء للمؤسسة الاقتصادية, دار المحمدية العامة, الجزائر 2015, ص.135-137

الموجودة في المؤسسة.

يعتمد هذا النوع من التحليل المالي على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية بتاريخ معين، ولهذا يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانعدام البعد الزمني عنه.

2- التحليل الأفقي:

يتضمن التحليل الأفقي لعدة سنوات صياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقيًا بشكل نسب مئوية

يعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة اتجاه كل بند من بنود القائمة المالية موضع التحليل، وملاحظة الزيادة أو النقصان مع مرور الزمن، ولهذا يتصف بالديناميكية، لأنه يبين التغيرات التي تمت خلال فترات زمنية متتالية، بعكس التحليل الرأسي (العمودي) الذي يقتصر على تحليل فترة زمنية واحدة فقط دون أخذ تطور البنود المالية عبر الزمن بعين الاعتبار.

ويساعد هذا النوع من التحليل على:

- اكتشاف سلوك المؤسسة المالي بمرور الزمن، أي تحديد ما إذا كانت هناك تحسّات أو تدهورات مستمرة في الأداء المالي؛
- تقييم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك، مما يتيح للإدارة والمستثمرين فهم اتجاهات الأداء واتخاذ قرارات مبنية على بيانات تاريخية موثوقة.

المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في مجال التحليل المالي على أن مراحلها هي¹:

1. تحديد هدف التحليل بدقة:

¹ عمر عبد القادر، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة : دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الابار خلال الفترة 2012-2014، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017، ص. 11.

من الضروري جدًا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره. ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تختلف من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد بشكل كبير على تحديد الهدف بدقة.

2. تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:

في هذه المرحلة، يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح: تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها¹.

3. اختيار أسلوب التحليل المناسب:

تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومن بينها استخدام أسلوب النسب المالية، وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها. وفي هذه المرحلة، يقف المحلل المالي أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يختار البديل الأنسب وفقًا لطبيعة المؤسسة وهدف التحليل.

4. إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار:

في هذه المرحلة، يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي، بما يسهل عملية التحليل. وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته، التي تمكنه من توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

5. التوصل إلى الاستنتاجات:

تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي من خلال إبداء رأي فني حيادي، بعيد عن التحيز الشخصي بجميع جوانبه، مع الالتزام بالموضوعية قدر الإمكان.

¹ عباس بن الصب، دور التحليل المالي في تشخيص السنة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التدبير، 2010، ص. 20.

6. صياغة التقرير:

التقرير هو الوسيلة التي تُنقل من خلالها نتائج العملية التحليلية، مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة والمستعملة للتحليل المالي

يمكن استعراض الجهات المهتمة بالتحليل المالي فيما يلي¹:

- **الإدارة:** تهتم الإدارة بتحليل النمو وربحية المؤسسة ومدى فاعلية وكفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات واستخدام الموارد واتجاهات الأداء والمشكلات على مستوى الإدارات الفرعية.
- **المستثمرون:** يهتم المستثمرون بالتحليل الاستثماري للمشاريع لتقييم استثماراتهم الحالية والجديدة ومدى سلامة الاستثمار وتوفير الفرص المتاحة لتحقيق النمو والتطور للمشروع، وكفاءة الأداء الحالي والعوامل المؤثرة على هذا الأداء مستقبلاً.
- **الدائنون:** وهي فئة المقرضين إلى المؤسسة، من البنوك والمؤسسات المالية المختصة سواء من الذين قدموا قروضاً طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، فهم يهتمون بالتحليل الائتماني للمؤسسة لمعرفة مركزها المالي ودرجة الخطر التي تتعرض لها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- **المنافسون:** يهتمون بمعرفة التحليل أو التغير لدى المؤسسة، لكي يضعوا الخطط المقابلة والمنافسة لتحقيق أهدافهم.
- **الحكومة والمؤسسات المختصة:** تهتم بعض الوحدات الحكومية بنتائج التحليل المالي لأنها تعكس صورة عن الأداء، وفي بعض الأحيان صورة عن الالتزام بالتعليمات المالية والقوانين الخاصة بالأسعار والضرائب. كما يمكن استخدامها لأغراض البحث والإحصاء من قبل المختصين في التحليل المالي لغرض نشر المركز المالي والترتيب الائتماني للمشاريع.

¹ حولي محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

- **العمال:** تهتم هذه الفئة بالتحليل المالي لمعرفة مدى نجاحهم في الإسهام بتحقيق أهداف المؤسسة، ومعرفة مدى توافر الاستقرار الوظيفي.
- **الموردون:** يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار أوضاعهم المالية، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية.

المبحث الثالث: طرق ومجالات استخدام التحليل المالي

في هذا المبحث، سنتناول الطرق المعتمدة في توضيح التحليل المالي، والتي ينبغي أخذها بعين الاعتبار أثناء عملية التشخيص المالي، بالإضافة إلى بيان مجالات استخدامه.

المطلب الأول: طرق التحليل المالي

تُعنى طرق التحليل المالي بتوضيح نوع التحليل المتبع أثناء التشخيص المالي، وتشمل ما يلي¹:

1- التحليل المالي التطوري:

يقوم هذا التحليل على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات متتالية على أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية ويتطلب هذا التحليل نظام محاسبي ومالي متطور وفعال ويرتكز هذا التحليل على العناصر التالية:

- **تطور النشاط:** من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هياكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط؛
- **تطور أصول المؤسسة:** الأصول هي مجموعة الإمكانات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة نشاطها وتطورها ليبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعد مؤشراً عن الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو البقاء أو الانسحاب من السوق؛

¹ تهامي صارة، زيان حياة، مرجع سبق ذكره، ص. 22.

- **تطور هيكل دورة الاستغلال:**¹ يتكون هذا الهيكل من العملاء، الموردين، وهي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية؛
- **تطور الهيكل المالي:** يتشكل من مصادر تمويل المؤسسة ويمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد ومدى استقلاليتها وتأثير الاستدانة على المردودية؛
- **تطور المردودية:** تعد المردودية ضماناً للبقاء والنمو وواحداً من أهم المؤشرات التي تُستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتحليل التطوري، وذلك عن طريق نسبة المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2- التحليل المالي المقارن:

هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع وفي نفس السوق، أي الخاضعة لنفس الشروط التي تخضع لها المؤسسة محل الدراسة؛

3- التحليل المالي المعياري:

هو امتداد للتحليل المالي المقارن، إلا أنه بدل من مقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات الأخرى فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم اختيارها بناءً على دراسة شاملة ومستمرة.

المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي

يُستعمل التحليل المالي في المجالات التالية²:

¹ Alain Marion, François Lantin et Ludivine Chalençon, *Analyse financière : Concepts et méthodes*, 7^e édition, Paris, Dunod, 2022, p. 145.

² محمد مطر الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص ص. 9-7

1- التخطيط المالي:

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المديرون للخروج بدلائل لتقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية؛

2- تحليل تقييم الأداء:

تُعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذ في عملية النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى.

من الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل المالي يهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، المستثمرين، والمقرضين.

4- التحليل الائتماني:

الطرف الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقعة أن يواجهها في علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.

وتُعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة، بالإضافة إلى أدوات أخرى، الإطار الملائم والفعال الذي يمكن للمقرض من خلاله ضمان اتخاذ القرار المناسب.

5- التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات ومنح القروض.

ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات، إذ ينصبّ اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائده. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات

فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها، والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها، والاستثمارات في مختلف المجالات.

6-تحليل بعض الحالات الخاصة¹:

من الحالات الخاصة التي تواجهها المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها: التصفية، والانضمام، والاندماج، والشراء، والتقييم.

وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلاً مالياً دقيقاً للطرفين، يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول، والخصوم لكل مؤسسة، إضافة إلى ذلك تحليل المركز المالي والاستثماري.

والائتماني والسوقي لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصيات بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل حول مفهوم التحليل المالي، أهميته، أهدافه، مقوماته، والأطراف المستفيدة منه، تبين لنا ما يلي:

يُعد التحليل المالي عملية تهدف إلى تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالة، تُستخدم كأساس لاتخاذ قرارات مالية تهدف إلى تعزيز الأداء الإيجابي

¹ محمد مطر، نفس المرجع السابق، ص.9.

للمؤسسة ومعالجة أوجه القصور. وتجدر الإشارة إلى أن فعالية هذا التحليل تعتمد بشكل كبير على مدى صحة ودقة البيانات المستخدمة فيه.

كما أن القوائم المالية تسعى إلى تقديم صورة واقعية وشاملة عن الوضع المالي للمؤسسة ونتائج نشاطها خلال فترة زمنية محددة. ومن هنا، يتحتم على الإدارة المالية استخدام أدوات تحليلية ملائمة تُمكنها من الحصول على المعلومات الضرورية التي تدعم اتخاذ قرارات مالية سليمة.

ويُعتبر التحليل المالي وسيلة لفحص وتحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة عبر فترات زمنية سابقة، بهدف الوقوف على الحالة المالية للمؤسسة. كما يُعد أداة فعّالة في ممارسة الرقابة المالية داخل الكيان الاقتصادي.

الفصل الثاني :

"القوائم المالية وأدوات تحليلها:

دراسة شاملة لمؤشرات التوازن المالي"

تمهيد:

بعد أن استعرضنا في الفصل الأول المبادئ العامة للتحليل المالي، وتعرفنا على ماهيته وأهدافه وأهميته في دعم القرارات المالية داخل المؤسسة، ننتقل في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي منه، من خلال التطرق إلى الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها التحليل المالي، والمتمثلة في القوائم المالية.

تُعد القوائم المالية المصدر الرئيس للمعلومات المالية التي يعتمد عليها المحللون في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، إذ توفر بيانات كمية دقيقة تُستخدم في استخراج المؤشرات والنسب المالية التي تُمكن من تحليل الأداء المالي وقياس التوازن المالي. حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية والمتمثلة في :

المبحث الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية حسب النظام المالي المحاسبي

المبحث الثالث : تحليل القوائم المالية ومؤشرا التوازن المالي

المبحث الأول : القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

يُعد التحليل المالي أداة حيوية لتقييم الأداء المالي للشركات واتخاذ قرارات استثمارية وتشغيلية مستنيرة. ولإجراء تحليل دقيق وشامل، لا بد من الاعتماد على القوائم المالية، فهي بمثابة المرآة التي تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة. هذه القوائم توفر البيانات الأساسية التي تمكن المحللين من فهم الربحية، السيولة، الملاءة، وكفاءة العمليات التشغيلية. سيتناول هذا المبحث القوائم المالية الرئيسية المستخدمة في التحليل المالي، موضحاً دور كل منها وأهميتها في تكوين صورة متكاملة عن صحة الشركة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية ومستخدميها

1- مفهوم القوائم المالية:¹

تُعد القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإفصاح المالي عن الشركة، حيث تُعبر عن المركز المالي، الأداء المالي، التدفقات النقدية، وحقوق الملكية، وهي تمثل نتاج النشاط المالي خلال فترة زمنية محددة. تُستخدم هذه القوائم كأداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية، إذ تقدم ملخصاً كمياً للعمليات والأحداث المالية وتأثيرها على أصول والتزامات الشركة وحقوق ملكيتها.

وتُعرف القوائم المالية بأنها سجلات رسمية تُظهر الوضع المالي وربحية المؤسسة على المدى القصير والطويل، وتُستخدم لإيصال المعلومات المحاسبية إلى الأطراف الداخلية والخارجية. ورغم إمكانية احتوائها على معلومات من خارج السجلات المحاسبية، إلا أنها تستند إلى عناصر رئيسية مثل الأصول، الخصوم، الإيرادات، والمصروفات.

تتكون القوائم المالية من مجموعة وثائق مالية رسمية، مثل الميزانية، بيان الدخل (أو حساب الأرباح والخسائر)، بيان التغيرات في المركز المالي، الإيضاحات المتممة، والتقارير التوضيحية الأخرى، وتُعد وتُنشر عادة مرة سنوياً وتخضع لتقرير مدقق الحسابات. وتُطبق عليها معايير المحاسبة الدولية في مختلف أنواع الشركات التجارية أو الصناعية أو الخدمية.

2- مستخدمي القوائم المالية:

¹ عزوز وليد و قرقور زكريا، التحليل المالي للقوائم المالية من منظور النظام المحاسبي المالي الجديد: S.C.F دراسة حالة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر - قالمة - للفترة 2015 - 2017، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، السنة الجامعية 2017-2018، ص 9.

يشمل مستخدمي البيانات المالية فئات متعددة مثل: المستثمرين الحاليين، العاملين، المقرضين، الموردين، الدائنين التجاريين، العملاء، الجهات الحكومية، والجمهور بصفة عامة¹. ويستخدم هؤلاء البيانات المالية لتلبية احتياجات متنوعة من المعلومات، وتشمل هذه الاحتياجات ما يلي:

- **المستثمرون:** يهتمون بالمخاطر والفوائد المتعلقة باستثماراتهم، ويحتاجون إلى معلومات تساعد في اتخاذ قرارات مثل الشراء أو الاحتفاظ أو البيع للاستثمارات، وكذلك لتقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح.
 - **العاملون:** يهتمون بمعلومات تخص استقرار المؤسسة، واستمرارها، وقدرتها على توفير المكافآت ومنافع التقاعد، وفرص التوظيف المستقبلية.
 - **المقرضون:** يبحثون عن معلومات توضح ما إذا كانت القروض والفوائد سيتم سدادها في مواعيدها المحددة.
 - **الموردون والدائنون التجاريون:** يركزون على معرفة ما إذا كانت مستحقاتهم المالية ستُدفع في الوقت المناسب، وخاصة في الأجل القصير.
 - **العملاء:** يهتمون باستمرارية المؤسسة، خاصة إذا كانت لديهم علاقة طويلة الأجل أو اعتماد كبير عليها.
 - **الجهات الحكومية:** تحتاج إلى معلومات تساعد في تنظيم الأنشطة الاقتصادية، ووضع السياسات الضريبية، وتوفير بيانات للإحصاءات الوطنية مثل الدخل القومي.
 - **الجمهور العام:** تتأثر هذه الفئة بأنشطة المؤسسة من خلال توفير فرص العمل أو دعم الموردين المحليين، وتساعد في معرفة اتجاهات أنشطة المؤسسة.
- وتقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية بشكل أساسي على عاتق إدارة المؤسسة، وتهتم الإدارة بهذه البيانات لأنها تحتوي على معلومات تساعد في أداء وظائفها الأساسية مثل التخطيط، اتخاذ القرارات، والرقابة.

¹ تهامي صارة، زيان حياة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

وتُعد البيانات المالية المنشورة أساسًا تعتمد عليه الإدارة للحصول على معلومات عن المركز المالي، وتقييم الأداء، والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

تتسم القوائم المالية بعدة خصائص رئيسية تجعل المعلومات الواردة فيها ذات فائدة حقيقية لمستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وتتمثل أبرز هذه الخصائص في¹:

1. القابلية للفهم :

يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية سهلة الفهم بالنسبة للمستخدمين الذين لديهم معرفة أساسية بالأعمال والمحاسبة. ومع ذلك، لا يُفترض استبعاد المعلومات المعقدة إذا كانت ضرورية لصنع القرار، حتى وإن كانت صعبة الفهم على بعض المستخدمين.

2. الملاءمة :

تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين، سواء عبر تقييم الأحداث السابقة أو الحالية أو التنبؤ بالمستقبل. وترتبط الملاءمة أيضًا بالأهمية النسبية حيث يُعد أي حذف أو تحريف مؤثرًا إذا كان من شأنه تغيير قرارات المستخدمين.

3. الموثوقية :

يجب أن تكون المعلومات موثوقة ويمكن الاعتماد عليها، ويتحقق ذلك عبر عدة عناصر:

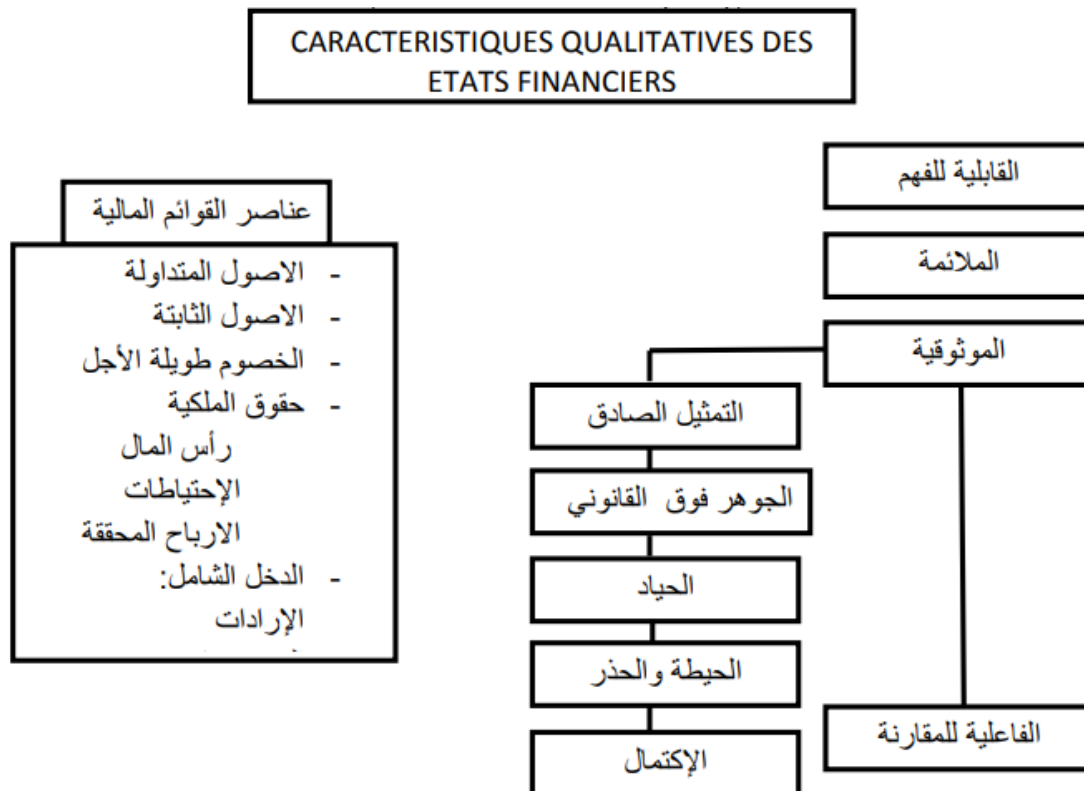
- التمثيل الصادق ؛
- تغليب الجوهر على الشكل القانوني ؛
- الحياد؛
- التحفظ أو الحيطة؛
- الاكتمال ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.

¹ مداني الطيب، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية: IFRS/IAS دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الأبار ENSP ، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، 2015/2014، ص.28.

4. القابلية للمقارنة:

تتيح هذه الخاصية للمستخدمين مقارنة الأداء المالي والمركز المالي للمؤسسة عبر فترات زمنية مختلفة، أو مقارنة شركة بأخرى، مما يساعد على تقييم الاتجاهات واتخاذ قرارات مستنيرة.

الشكل رقم (1-2): الخصائص النوعية للقوائم المالية



المصدر: الطيب مداني, مرجع سبق ذكره, ص.10

المطلب الثالث : أهمية القوائم المالية ومسؤولية اعدادها

أولا : أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية في العناصر الأساسية التالية:¹

1. أداة اتصال:

تُعد القوائم المالية وسيلة فعّالة لتوصيل رسالة واضحة ومفهومة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حول نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه.

2. وسيلة لربط العلاقات:

تسهم في تعزيز العلاقات بين المؤسسة والأطراف الخارجية مثل الموردين، العملاء، البنوك، وغيرهم.

3. وسيلة لتوفير المعلومات:

تزوّد مختلف أقسام المؤسسة، من عمال، محلّين، وباحثين، بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات.

4. وسيلة لتقييم الأداء:

تُستخدم القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة ومدى كفاءتها في:

- التقدم نحو تحقيق أهداف المؤسسة؛
- كيفية استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرفها.

5. وسيلة لاتخاذ القرارات اللازمة²:

تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ قرارات مستقبلية، حيث:

- تُستخدم لتحديد كيفية صرف الموارد في المستقبل؛

¹ حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية: معايير إعداد التقارير المالية الدولية، دار الثقافة، عمان - الأردن، ج.1، 2012، ص.78.

² عجيبة، حنان، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، 2013، ص.37.

- تُفيد الأطراف ذات العلاقة المباشرة بالمؤسسة (مثل الموردين، العملاء، البنوك) في توجيه طبيعة علاقتهم معها

ثانيًا: مسؤولية إعداد القوائم المالية

تقع مسؤولية إعداد القوائم المالية على إدارة الشركة المعنية، حتى وإن قام المحاسب أو المدقق الخارجي بإعدادها أو المساهمة فيها. تظل الإدارة مسؤولة بالكامل عن دقة وصحة المعلومات الواردة في هذه القوائم. كما تُعد القوائم المالية وسيلة لتقييم مدى وفاء الإدارة بمسؤولية الوصاية التي أوكلها لها المالكون، من خلال حسن تسيير أعمال الشركة واستعمال مواردها بكفاءة وشفافية¹.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر إلى توحيد وتطوير الممارسات المحاسبية، بما يضمن الشفافية والموثوقية في المعلومات المالية. يُعد عرض القوائم المالية وفقًا لهذا النظام ضروريًا لتوفير رؤية واضحة وشاملة عن الوضع المالي وأداء المؤسسات. سيتناول هذا المبحث تفصيل القوائم المالية الأساسية التي يفرضها النظام المحاسبي المالي، وهي: الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات حقوق الملكية، والملحق، مع تسليط الضوء على أهمية كل منها في التحليل المالي وصنع القرار.

المطلب الأول : الميزانية المالية (قائمة المركز المالي)

1-تعريف الميزانية المالية:²

قائمة المركز المالي هي عبارة عن كشف منظم يعرض البيانات وفق واقع السجلات المحاسبية، ويبيّن الأصول التي تمتلكها المؤسسة وتُستخدم لأغراض تحقيق الدخل، وجانب الخصوم وحقوق الملكية وهي الموارد التي حصلت عليها المؤسسة. أي أنها تبيّن حجم ممتلكات المؤسسة والالتزامات المترتبة عليها. وتُعد قائمة المركز المالي على

¹ عزوز وليد، قرقر زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص.15.

² حولي محمد، مرجع سبق ذكره، ص.18.

أساس سنوي، وتعبر عن الموقف المالي في لحظة معينة، ويتم تبويب عناصر قائمة المركز المالي لتحقيق الهدف الأساسي من إعدادها، وهو تقديم صورة حقيقية عن مركزها المالي في نهاية الفترة المالية.

وتتكوّن قائمة المركز المالي من شقين:

- شق الجانب المدين ويتمثل في الأصول.
- شق الجانب الدائن ويتمثل في الخصوم.

أ-بند الأصول :

تتمثل الأصول في موجودات المؤسسة، وتُسجل في قائمة المركز المالي حسب درجة سيولتها، أي حسب المدة التي تستغرقها لتحويلها إلى نقود في حالة النشاط العادي للمؤسسة. وحسب النظام المحاسبي المالي، فإن جانب الأصول يشمل المجموعات التالية¹:

• الأصول غير الجارية

وهي الأصول التي تستغرق مدة تحويلها إلى سيولة أكثر من 12 شهراً، والموجهة للاستعمال المستمر من أجل احتياجات الوحدة. وهي الأصول التي اقتنتها المؤسسة ليس بغرض بيعها وإنما لاستعمالها في العملية الإنتاجية وتحقيق ربح. وتتكون مما يلي²:

-الأصول غير المادية: وهي الأصول المعنوية التي تبقى لفترة طويلة وتدر على المؤسسة منافع مستقبلية متوقعة، وهي ضرورية لتشغيل المؤسسة. ومن بينها: مصاريف البحث والتطوير، البرامج المعلوماتية، شهرة المحل، العلامة التجارية...

-الأصول المادية: وهي الأصول المحتفظ بها من طرف المؤسسة، إما من أجل استخدامها في الإنتاج، أو من أجل إيجارها للغير، أو لتلبية حاجات إدارية. وينتظر أن تُستعمل لأكثر من فترة محاسبية. ومن بينها: الأراضي، المباني، المعدات...

¹ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، 2005، ص ص.119-120.
² اوراغ خولة، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 25.

-الأصول المالية: تُعد من العناصر الهامة في ميزانية المؤسسة وتشمل: المساهمات، الأصول المالية... إلخ.

• الأصول الجارية :

وهي الأصول التي تستغرق مدة تحويلها إلى سيولة أقل من سنة. ويُعتبر الأصل جارياً عندما يكون في استطاعة المؤسسة بيعه أو استهلاكه في إطار دورة الاستغلال العادية للوحدة. وتتكون مما يلي:¹

-قيم الاستغلال: تشمل كل السلع الموجودة لدى المؤسسة في تاريخ الجرد، والتي تُستهلك خلال الفترة المالية، والتي لا تزيد مدتها عن سنة. ومن بينها: البضائع، المواد والموازين، المنتجات التامة والنصف مصنعة.

-المدينون: يمثل المدينون المبالغ المستحقة على الغير تجاه المؤسسة، وتشمل: أصول الضرائب، الزبائن، والمدينون الآخرون والأصول المماثلة.

-القيم الجاهزة: تمثل القيم المتبقية من الموارد بعد تمويل الاستثمارات، المخزونات، والديون الممنوحة للموردين، حيث تتوزع بين المبالغ الموضوعة في البنك، الصندوق، الودائع تحت الطلب، والتوظيفات قصيرة الأجل

ب-بند الخصوم:

تُعرّف الخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على المؤسسة، أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترات قادمة، ويتم إثباتها وقياسها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتُثبت حسب درجة استحقاقها، أي بناءً على المدة التي تبقى فيها هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة. وتتكون الخصوم مما يلي:²

-الأموال الخاصة:

تتمثل في حصة الملاك، والتي تتكون من رأس المال المدفوع والتغيرات التي تحدث في هذه

¹ هانف صابرينة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، دالي إبراهيم، 2016/2017، ص37.

² حولي محمد، مرجع سبق ذكره، ص20.

الحصة نتيجة لصافي الدخل أو الاحتياطات أو نتيجة التوزيع. وتزداد الأموال الخاصة من خلال استثمارات الملاك وصافي الدخل، وتتناقص من خلال توزيعات الأرباح.

-الالتزامات (الخصوم):

هي تضحيات مستقبلية متوقعة بمنافع اقتصادية ناتجة عن التزامات حالية لوحدة معينة، بنقل أو تحويل أصول أو تقديم خدمات لأطراف أخرى في المستقبل، نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة. وتنقسم إلى¹:

• الخصوم غير الجارية:

وتتمثل في تلك الالتزامات التي لا تستطيع المؤسسة تسويتها خلال دورة الاستغلال الجارية، وتشمل: القروض، ديون الاستثمار، وديون أخرى غير جارية... إلخ.

• الخصوم الجارية:

وتتمثل في الالتزامات التي يجب على المؤسسة تسديدها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ إقفال السنة المالية

والجدول الموالي يوضح مختلف عناصر الميزانية المالية (قائمة المركز المالي).

جدول رقم 1: جانب الأصول في الميزانية

الأصول	اجمالي N	اهتلاكات ومؤونات	صافي N	N-1 صافي
أصول غير جارية				
Good Will قيد الاقتناء				
الأصول الثابتة المعنوية				
الأصول الثابتة العينية				
الأصول الثابتة في شكل امتياز				

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر في 28 ربيع الأول 1430 هـ، الموافق لـ 25 مارس 2009، ص. 82.

الفصل الثاني: القوائم المالية وأدوات تحليلها: دراسة شاملة لمؤشرات التوازن المالي

				الأصول الثابتة الجاري إنجازها الأصول الثابتة المالية الأصول الثابتة المالية الأخرى ضرائب مؤجلة على الأصول
				مجموع الأصول غير الجارية
				صول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ الحسابات المدينة والاستخدامات المماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات مدينة أخرى واستخدامات مماثلة أموال موظفة وأصول مالية جارية أخرى الخزينة
				مجموع الأصول غير الجارية
				المجموع العام للأصول

جانب الخصوم في الميزانية

N-1	N	الخصوم
-----	---	--------

الفصل الثاني: القوائم المالية وأدوات تحليلها: دراسة شاملة لمؤشرات التوازن المالي

		رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس المال المكتتب غير المستدعى العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة الاحتياطات فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة السنة المالية الترحيل من جديد
		مجموع الأموال الخاصة
		الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومؤناتها ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقاً
		مجموع الخصوم غير الجارية
		لخصوم الجارية الموردون وحسابات مماثلة الضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
		مجموع الخصوم الجارية
		المجموع العام للخصوم

المصدر : القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008, الجريدة الرسمية الجزائرية, العدد 19, الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009, ص 29.

2-تمثيل الميزانية المالية المختصرة:

تُعد الميزانية المالية المختصرة أداة محاسبية مبسطة تهدف إلى تقديم نظرة شاملة وموجزة عن الوضع المالي للمؤسسة في فترة زمنية محددة. وتركز هذه الميزانية على عرض المجاميع الكبرى لمكونات الأصول والخصوم، مما يسهل على متخذي القرار فهم المركز المالي دون التعمق في التفاصيل الدقيقة. وتُستخدم هذه الصيغة المختصرة بشكل فعال في التقارير الإدارية والعروض التحليلية لقياس الأداء المالي ومقارنة النسب بين مختلف المكونات الرئيسية.

جدول رقم 2: شكل الميزانية المالية المختصرة حسب معياري السيولة والاستحقاق

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأموال الخاصة		الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية
	الخصوم غير الجارية		قيم الاستغلال
			القيم القابلة للتحقيق
	الخصوم الجارية		القيم الجاهزة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

1-تعريف جدول حساب النتائج:

يُعتبر جدول حسابات النتائج جدولاً يشمل ثلاثة أصناف من حسابات التسيير: الصنفين (6) و(7)، وحسابات النتائج الصنف (8). وقد تم تحديد شكله الجديد لإظهار هذه الأصناف، ويُعوض هذا الجدول حسابي الاستغلال والأرباح والخسائر في المخطط المحاسبي العام القديم.

ويُعد هذا الجدول وسيلة مفيدة جداً لتحديد المجاميع الاقتصادية على مستوى المحاسبة الوطنية، ولذلك تتناسب المفاهيم المستعملة في التسيير والمقدمة في المخطط المحاسبي الوطني مع المفاهيم المستعملة في المحاسبة الوطنية¹. ومن بين هذه العناصر نجد:

- الهامش الإجمالي
- القيمة المضافة
- نتيجة الاستغلال
- النتيجة خارج الاستغلال
- نتيجة الدورة المالية

وهناك نوعين من جدول حسابات النتائج²:

أ.حسب الطبيعة:

يتم ترتيب الأعباء فيه وتحليلها بحسب طبيعتها (سلع، بضائع، مواد أولية، أجور ورواتب، اهتلاكات). وتظهر قائمة حسابات النتيجة حسب الطبيعة كما هو مبين في الجدول

¹ تهامي صارة، زيان حياة، مرجع سبق ذكره، ص. 43.

² حداد عبد الله وبن عمر حمزة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أوكلو محند أولحاج، البويرة، 2017/2018، ص.47.

ب.حسب الوظائف:

حيث تصنف وترتب الأعباء وفق هذا الأسلوب بحسب الوظيفة (تكاليف الصنع، تكاليف التوزيع، التكاليف الإدارية). ويتم عرض قائمة حساب النتيجة حسب الوظائف في الجدول.

2-العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج:

يتكون جدول حسابات النتائج من العناصر التالية¹:

أولاً: أعباء الدورة، وتتكون من:

• المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي واليومي للمؤسسة، مثل: استهلاك البضائع والمواد الأولية والسلع والخدمات المستعملة في دورة الإنتاج.

• مختلف المصاريف المرتبطة بالنشاط وتشمل:

○ الضرائب والرسوم

○ مصاريف المستخدمين

○ المصاريف المالية

• المصاريف المخصصة للاهلاكات والمؤنات

• المصاريف غير العادية وتشمل:

○ الديون المعدومة (حقوق الزبائن غير القابلة للتحصيل)

○ الأعباء المتعلقة بالدورات السابقة

ثانياً: منتوجات الدورة، وتتكون من²:

• منتوجات الاستغلال وتشمل:

○ مبيعات البضائع في المؤسسات التجارية أو المختلطة

¹ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، ص.73.

² حداد بن عبد الله وبن عمر حمزة، مرجع سبق ذكره، ص.47.

الفصل الثاني: القوائم المالية وأدوات تحليلها: دراسة شاملة لمؤشرات التوازن المالي

- الإنتاج المباع في المؤسسات الصناعية أو المختلطة
- منتجات خارج الاستغلال وتشمل:
 - المنتجات الاستثنائية الناتجة عن تسيير الدورة الحالية أو الدورات السابقة
 - منتجات بيع عناصر الأصول

جدول رقم 3: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيان	N	N-1
رقم الأعمال تغير في مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال		
1. إنتاج السنة المالية		
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى		
2. استهلاك السنة المالية		
3. القيمة المضافة للاستغلال		
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		
4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال		
المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى		

الفصل الثاني: القوائم المالية وأدوات تحليلها: دراسة شاملة لمؤشرات التوازن المالي

		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات استرجاع خسائر القيمة والمؤونات 5. النتيجة العملياتية
		المنتجات المالية الأعباء المالية
		6. النتيجة المالية
		7. النتيجة العادية قبل الضريبة (6+7)
		الضرائب الواجبة الدفع على النتائج العادية منتجات الأنشطة العادية أعباء الأنشطة العادية
		8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		منتجات غير عادية أعباء غير عادية
		9. النتيجة غير العادية
		10. النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، المادة (2-230)،

بتاريخ 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس 2009 م، ص. 30.

جدول رقم 4: جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيان	N	N-1
رقم الاعمال		
كلفة المبيعات		
هامش الربح الاجمالي		

الفصل الثاني: القوائم المالية وأدوات تحليلها: دراسة شاملة لمؤشرات التوازن المالي

		منتجات عملياتية أخرى
		التكاليف التجارية
		الأعباء الإدارية
		أعباء عملياتية أخرى
		النتيجة العملياتية
		أعباء المستخدمين
		مخصصات الاهتلاكات
		منتجات مالية
		أعباء مالية
		النتيجة العادية قبل الضريبة
		الضرائب الواجبة على النتائج العادية
		الضرائب المؤجلة على النتائج العادية
		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		منتجات غير عادية
		أعباء غير عادية
		النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، العدد 19، الصادرة

بتاريخ 25 مارس 2009، ص.31.

المطلب الثالث: التدفقات النقدية

1-تعريف جدول التدفقات النقدية :

يُعرّف جدول تدفقات الخزينة بأنه الجدول الذي يوضح مختلف التدفقات الداخلة والخارجة من وإلى الخزينة، الناتجة عن نشاط مؤسسة الاستغلال وحركات الزمن المالية للمؤسسة. ويغطي هذا الجدول عددًا معينًا من السنوات، يتراوح من 2 إلى 5 سنوات متتالية. فإذا كان جدول التمويل يُبين تغيّرات هيكل التمويل خلال السنة، فإن جدول تدفقات الخزينة يُوضح أسباب هذه التغيّرات¹.

تكتسي عملية التحليل من خلال الخزينة أهمية كبيرة، لأنها تمكّن المسير المالي من معرفة²:

- التحليل الجيد لسيولة المؤسسة، وبالتالي القدرة الائتمانية لها؛
- الفهم الجيد للمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات؛
- تسهيل عملية التخطيط المالي وإعداد جدول التمويل، من خلال معرفة مختلف التدفقات؛
- تقييم سياسات مختلف وظائف المؤسسة، ويُقصد بذلك أن التفريق بين التدفقات حسب الوظائف يسمح بفهم جيد لسياسة عمل كل وظيفة (كلاستثمار).

2- عناصر جدول التدفقات النقدية :

أ/ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:

هي التدفقات النقدية التي ترتبط مباشرة بكسب الدخل، وتشمل ما يلي:

- المتحصلات من العملاء؛
- المتحصلات من الإيرادات؛
- دخول أخرى مثل الفوائد؛
- المدفوعات للموردين والعاملين؛
- المدفوعات للمصروفات المختلفة مثل سداد الفوائد والضرائب.

ب/ التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:

¹ تهاامي صارة، زيان حياة، ص. 48.

² إلياس بن الساسي، يوسف القرشي، *التسيير المالي: الإدارة المالية*، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص. 226.

تشمل التدفقات النقدية الناتجة عن شراء أو بيع الأصول الرأسمالية (الأصول الثابتة)، وكذلك الاستثمارات المالية طويلة الأجل، مثل:

- (+) **موجبة:** متحصلات من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل؛
- (-) **سالبة:** مدفوعات لشراء أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.

ج/ التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:

هي التدفقات التي ترتبط مباشرة بتمويل المنشأة، وتشمل المتحصلات والمدفوعات من وإلى المستثمرين والدائنين (باستثناء الموردين)، مثل:

- متحصلات من القروض؛
- سداد القروض؛
- سداد توزيعات الأرباح؛
- شراء أسهم خزانة.

1-2 جدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة :

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري تركز على تقديم الأجزاء الرئيسية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة الإجمالية (مثل: الزبائن، الموردين، الضرائب...)، وذلك بهدف الوصول إلى صافي تدفق الخزينة.

بعد ذلك، يتم مقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية، بهدف التحقق من مدى التوافق بين التدفقات النقدية والنتائج المحاسبية¹.

ويوضح الجدول الآتي جدول تدفقات الخزينة وفقاً لهذه الطريقة:

جدول رقم 5: جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

البيان	ملاحظة	N	N-1

¹ الفقرة 240-2، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص. 26.

الفصل الثاني: القوائم المالية وأدوات تحليلها: دراسة شاملة لمؤشرات التوازن المالي

			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال: • المتحصلات النقدية من الزبائن • المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين • الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة • الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار: • المدفوعات لاقتناء الأصول الثابتة المادية والمعنوية • المتحصلات الناتجة عن عمليات التنازل عن الأصول الثابتة المادية والمعنوية • المدفوعات لاقتناء الأصول الثابتة المالية • المتحصلات الناتجة عن التنازل عن الأصول الثابتة المالية • الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية • الحصص والأقساط المقبوضة من نتائج الاستثمارات
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)

			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل: • المتحصلات الناتجة عن إصدار الأسهم • توزيعات الأرباح وغيرها من المبالغ المدفوعة للمساهمين • المتحصلات الناتجة عن القروض • تسديد القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وما يعادلها
			تغير الخزينة خلال الفترة (أ + ب + ج)
			الخزينة وما يعادلها عند افتتاح السنة المالية
			الخزينة وما يعادلها عند إقفال السنة المالية
			تغير الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، الصفحة 35.

2-2. جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة:

- في الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة، والتي حُدِّدت من قبل المشرع الجزائري، يُرتكز على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية، مع الأخذ في الحسبان:
- آثار المعاملات دون تأثير في الخزينة (الإهلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات المورد...)
 - الفروقات أو التسويات (كالضرائب المؤجلة)؛

الفصل الثاني: القوائم المالية وأدوات تحليلها: دراسة شاملة لمؤشرات التوازن المالي

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة)، وهذه التدفقات تُقدّم كلٌّ على حدة.

جدول رقم 6: جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

البيان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال: صافي نتيجة السنة المالية تصحیحات (تسویات): ○ استهلاكات ومؤونات ○ تغیر الضرائب المؤجلة ○ تغیر في المخزونات ○ تغیر في الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى ○ تغیر في الموردين والديون الأخرى ○ نقص أو زيادة في قيمة التنازلات الصافية من الضرائب			

الفصل الثاني: القوائم المالية وأدوات تحليلها: دراسة شاملة لمؤشرات التوازن المالي

			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار: • مدفوعات لاقتناء أصول ثابتة • متحصلات ناتجة عن التنازل عن أصول ثابتة • أثر تغيّرات في محيط الإدماج (التجميع) (1)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب) تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل: • الحصص المدفوعة للمساهمين • زيادة رأس المال النقدي • إصدار قروض • تسديد قروض
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			الخزينة وما يعادلها عند افتتاح السنة المالية الخزينة وما يعادلها عند إقفال السنة المالية تأثير تغيّرات سعر صرف العملات الأجنبية (1)
			تغير الخزينة خلال الفترة

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، الصادرة

بتاريخ 25 مارس 2009، الصفحة 36.

المبحث الرابع : طرق تحليل القوائم المالية

في هذا المبحث، سنتناول مفهوم التوازن المالي، وكيفية إجراء التحليل المالي للميزانية من خلال مؤشرات التوازن المالي، وذلك من خلال حساب كلٍّ من رأس المال العامل الإجمالي، واحتياجات رأس المال العامل، والخزينة. كما سنتطرق أيضًا إلى تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية، حيث سنقدم تعريفًا لها ونستعرض مختلف أنواعها.

المطلب الأول : مفهوم مبدأ التوازن المالي

يُعرّف التوازن المالي على أنه التوافق الزمني والقيمي بين الموارد المالية المتاحة للمؤسسة من جهة، واستخداماتها المختلفة من جهة أخرى. ويُعد هذا التوازن شرطًا أساسيًا لضمان استمرارية المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية¹.

تختلف الموارد والاستخدامات من حيث مدة تحققها أو استحقاقها؛ إذ تتباين الموارد في آجال استخدامها المصاحبة لاستحقاقها، كما تختلف الأصول في مدة تحويلها إلى سيولة وفقًا لطبيعتها. ويؤدي هذا الاختلاف إلى وجود تناقض بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، وهو ما يجعل من الضروري على المؤسسة أن تحافظ على مستوى كافٍ من السيولة لضمان استقرار تدفقاتها النقدية وقدرتها على تسديد ديونها في الوقت المناسب.

لتحقيق هذا التوازن، يجب توجيه الموارد المالية ذات الأجل الطويل – أي التي تتجاوز مدتها السنة – نحو تمويل الأصول الثابتة أو الاستخدامات الدائمة التي لا تتحول إلى سيولة إلا بعد مدة طويلة. في المقابل، تُخصص الموارد ذات الأجل القصير – التي لا تتجاوز سنة – لتمويل الأصول المتداولة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة وجيزة. وُثرت عناصر الميزانية حسب طبيعتها إلى أربع كتل رئيسية:

• في جانب الأصول: أصول طويلة الأجل (ثابتة) وأصول قصيرة الأجل (متداولة).

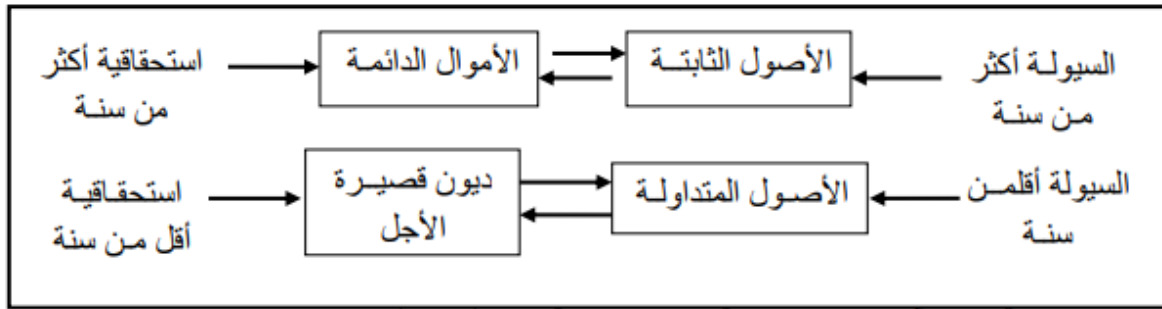
• في جانب الخصوم: خصوم طويلة الأجل وخصوم قصيرة الأجل².

¹ تهايمي صارة، زيان حياة، مرجع سبق ذكره، ص. 61.
² ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، جامعة ابن خلدون- تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، 2017، ص. 18.

ويفترض مبدأ التوازن المالي أن الأصول الثابتة يجب أن تُمول من خصوم طويلة الأجل، بينما يجب أن تُقابل الخصوم قصيرة الأجل أصولاً متداولة يمكن تصفيتها بسرعة لتوفير السيولة اللازمة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل.

بهذا الشكل، يتحقق الانسجام بين آجال الأصول والخصوم، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي للمؤسسة.

الشكل رقم (2-2): التوازن المالي



المصدر: يحيى السعيد، محاضرات في التحليل المالي، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006-2007.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

لدراسة التوازن المالي يجب الاعتماد على ثلاث مؤشرات رئيسية تتمثل في :

رأس مال العامل – احتياجات رأس مال العامل – الخزينة.

أولاً. رأس مال العامل (FR)

1. تعريف رأس مال العامل:

- يمثل رأس مال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأموال المتداولة، ويُطلق عليه أيضاً رأس المال التشغيلي.

- يُعتبر رأس مال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي، وهو ذلك المؤشر الذي يعكس التوازن من المدى الطويل إلى القصير، ويتم حسابه بطريقتين¹:

من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأموال الثابتة}$$

من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

2. أنواع رأس مال العامل :

تتمثل أنواعه فيما يلي:

أ - رأس المال العامل الخاص : هو مقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة، ويُحسب وفق العلاقة²:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة تجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بالأموال الخاصة.

ب - رأس المال العامل الصافي (الدائم):

يُعرف بأنه الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل، وغالبًا ما يكون رقمًا موجبًا، ويُعتبر مقياسًا مقبولا. ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ويجب أن تكون قيمة رأس المال العامل الصافي أكبر، كلما زادت الأخطار التي تؤثر على الأصول المتداولة، وكلما زادت حركة هذه الأصول. وبذلك، يُحدد رأس المال العامل الصافي من خلال دراسة:

¹ مروة قريرة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - أوماش - بسكرة، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2017، ص.24.

² مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص.39.

- التناسب بين القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة في الأصول؛
- درجة سيولة المخزون؛
- العلاقة أو التناسب بين الأموال الخاصة والديون.

ج - رأس المال العامل الإجمالي:

يُقصد بإجمالي رأس المال العامل مجموع الأصول المتداولة، وهي تلك الأصول التي عادةً ما تتحول إلى نقدية خلال السنة. وتتضمن هذه الأصول، بالإضافة إلى النقدية ذاتها، الاستثمارات المؤقتة، الذمم، والمخزون من السلع. ويمكن حسابه بالعلاقة التالية¹:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

= رأس المال العامل الصافي + الديون قصيرة الأجل

د - رأس المال العامل الأجنبي:

يُبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون. وهنا لا يُنظر إلى الديون بالمفهوم السلبي، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال. ويُحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = الديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل

3. حالات رأس المال العامل:

يأخذ رأس المال العامل الصافي ثلاث حالات رئيسية تتمثل فيما يلي²:

أ- رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر:

وتعد هذه الوضعية مستحبة، حيث تكون الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، مما يعني وجود فائض يُستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة، وهو مؤشر جيد على استقرار المؤسسة من حيث التوازن المالي.

¹ سعاد اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص. 59.

² قريرة مروة، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

ب- رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر:

تعتبر هذه الوضعية قابلة للانتقاد، حيث تتساوى الأموال الدائمة مع الأصول الثابتة، ولا يتبقى أي فائض لتمويل الأصول المتداولة، مما قد يعرض المؤسسة لمخاطر السيولة على المدى القصير.

ج- رأس المال العامل الصافي أصغر من الصفر:

تعد هذه الوضعية خطيرة، خاصة بالنسبة لمؤسسات التوزيع، حيث تكون الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، مما يعني أن جزءاً من الأصول الثابتة يتم تمويله من خلال ديون قصيرة الأجل، وهو ما يشكل خطراً على التوازن المالي للمؤسسة.

4. أهمية رأس المال العامل:

يُعد رأس مال العامل من المؤشرات الأساسية التي تعكس مدى التوازن المالي داخل المؤسسة، فهو يلعب دوراً مهماً في الحفاظ على استقرار الميزانية ويسهم في توفير السيولة الضرورية لضمان استمرارية النشاط اليومي. كما يمكن المؤسسة من تمويل الحد الأدنى من المخزون الضروري لتسيير العمليات، وبنحها القدرة على تقديم تسهيلات ائتمانية لعملائها.

وتبرز أهمية رأس مال العامل في الجوانب التالية¹:

- يُعطي صورة دقيقة عن الوضع النقدي للمؤسسة.
- يساعد على توفير فترة زمنية مريحة بين عمليات البيع والتحصيل.
- يشكّل احتياطياً نقدياً يمكن الاعتماد عليه عند مواجهة صعوبات مالية.
- يُساهم في تقليل التعرض للمخاطر المرتبطة بنقص السيولة أو اضطرابات السوق.

ثانياً. احتياجات رأس المال العامل: (BFR)

1- تعريف احتياجات رأس المال العامل:

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل. أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأموال المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازناً مالياً

¹ حسين لهيبي، عثمان يخلف، التسيير المالي والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، جامعة الجزائر، 1996، ص.45.

ضروريًا، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة، و الذي يضمن للمؤسسة توازنًا ماليًا ضروريًا، و تظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الأجل¹

يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل كما يلي²:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل – المصادر الدورية

حيث إن احتياجات التمويل الدورية ترتبط بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة، وتتمثل في الديون قصيرة الأجل أو ما يُعرف بخصوم الخزينة التي لم يصل بعد تاريخ استحقاقها.

ويمكن تحديد احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم جاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} + \text{تسبيقات بنكية}) \\ = (\text{مجموع الأصول المتداولة} - \text{قيم جاهزة}) - (\text{مجموع ديون قصيرة الأجل} - \text{تسبيقات بنكية}).$$

2. تغيرات احتياجات رأس مال العامل³:

الحالة الأولى: الاحتياجات من رأس المال العامل = 0

تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد؛

الحالة الثانية : الاحتياجات من رأس المال العامل اكبر من 0

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدا عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة، وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال، مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

¹ زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، *التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص.52.

² زغيب مليكة، مرجع سابق، ص.52.

³ ساجي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص.26.

الحالة الثالثة: الاحتياجات من رأس المال العامل اصغر من 0

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورة ولا تحتاج إلى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

في هذه الحالة ننصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بمشاكل كبير من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال، ومن الأفضل توظيفها.

ثالثاً: الخزينة

1- مفهوم الخزينة:

وردت عدة تعاريف للخزينة ويمكن تعريفها كما يلي¹:

- الخزينة هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفيات المصرفية؛
- كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل؛
- كما تُعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها؛
- كما يمكن تعريف الخزينة على أنها مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة.
- أي أن الخزينة مؤشر يقيس لنا قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، كما تعتبر مؤشراً مهماً يعتمد عليه في تقييم الوضعية المالية.

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:²

¹ ساجي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص. 27.

² قريرة مروة، مرجع سبق ذكره، ص. 27.

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل
أو = القيم الجاهزة - القروض المصرفية

2-دراسة تغيرات الخزينة: الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن نكون أمام ثلاثة حالات¹:

الحالة الأولى: الخزينة = 0 $\Leftarrow$ رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل
تُسمى هذه الحالة بالخزينة الصفرية، أي أننا أمام الوضعية المثلى. إن الوصول لهذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

الحالة الثانية: الخزينة < 0 $\Leftarrow$ فإن رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل
الخزينة $\Rightarrow 0 >$ رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل
في هذه الحالة، المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها غير الجارية لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، ولهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

الحالة الثالثة: الخزينة > 0 $\Leftarrow$ فإن رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل
المؤسسة في هذه الحالة في حالة عجز، أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكلاً متمثلاً في وجود تكاليف إضافية، مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

المطلب الثالث : النسب المالية كأداة للتحليل المالي

أولاً: مفهوم النسب المالية:

تُعرف النسب المالية بعدة طرق، نذكر منها²:

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص. 122.

² محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 31

- أنها علاقة رياضية بين عنصرين من عناصر القوائم المالية (كالميزانية أو جدول حسابات النتائج) تُستخدم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة؛
 - أداة تحليلية تساعد في استخلاص مؤشرات مالية من خلال مقارنة الأرقام المحاسبية فيما بينها؛
 - وسيلة لمقارنة الوضعية المالية لمؤسسة ما داخلياً عبر الزمن أو خارجياً مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع.
- وتكتسب هذه النسب معناها الحقيقي من خلال¹:
- مقارنتها مع نسب معيارية أو نسب القطاع الاقتصادي؛
 - تفسيرها في ضوء نتائج المؤسسة عند وجود فروقات كبيرة؛
 - التركيز على النسب الأكثر دلالة، وتجنب الحسابات المتكررة أو غير المفيدة.

ثانياً: أنواع النسب المالية

بالرغم من العدد الهائل الذي يمكن أن نصل إليه من خلال الوثائق المالية المستخدمة، فيمكننا أن نقسم النسب إلى:

- 1- **نسب الهيكلية** : وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي، مثل نسبة الأصول غير الجارية إلى إجمالي الأصول أو نسبة أحد عناصر الموجودات الثابتة إلى إجمالي الأصول غير الجارية، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول، وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم. ويمكننا وضع هذه النسب لعناصر من جانب الأصول وعناصر من جانب الخصوم، وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة².

¹ عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، أصول المحاسبة المالية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999، ص.ص. 306-305

² ساجي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص. 32.

وحسب الميزانية يمكن أن نجد:

• **نسب هيكلية الأصول:** ترتبط هذه النسب بطبيعة نشاط المؤسسة والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه. الهدف من حسابها هو البحث عن الوضعية المثلى لاستعمال الأموال المستثمرة والوصول حسب طبيعة نشاط المؤسسة إلى التوازن الأمثل لعناصر الأصول على مختلف المراكز.

$$1. \text{نسبة الأصول غير الجارية} = (\text{إجمالي الأصول غير الجارية} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

A.....

$$2. \text{نسبة الأصول الجارية} = (\text{إجمالي الأصول الجارية} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

B.....

$$A + B = 100\%$$

$$3. \text{نسبة قيم الاستغلال} = (\text{قيم الاستغلال} \div \text{إجمالي الأصول الجارية}) \times 100 \dots\dots\dots C$$

$$4. \text{نسبة القيم القابلة للتحقيق} = (\text{قيم قابلة للتحقيق} \div \text{إجمالي الأصول الجارية}) \times 100 \dots\dots\dots D$$

.....

$$\text{نسبة القيم الجاهزة} = (\text{القيم الجاهزة} \div \text{إجمالي الأصول الجارية}) \times 100 \dots\dots\dots E$$

$$C + D + E = 100 \%$$

نسب هيكلية الخصوم: ونجد فيها¹:

$$\bullet \text{نسبة الأموال الدائمة} = (\text{الأموال الدائمة} \div \text{مجموع الخصوم}) \times 100 \dots\dots\dots A$$

$$\bullet \text{نسبة رؤوس الأموال الجماعية} = (\text{رؤوس الأموال الجماعية} \div \text{مجموع الأموال الدائمة}) \times 100 \dots\dots\dots a$$

a.....

$$\bullet \text{نسبة الديون طويلة الأجل} = (\text{الديون طويلة الأجل} \div \text{مجموع الأموال الدائمة}) \times 100 \dots\dots\dots b$$

b.....

¹ حمودي رايح، تحليل الاستغلال وتحليل الميزانية، دار المعرفة، الجزائر، 2022، ص.72.

$$a + b = 100\%$$

• نسبة الديون قصيرة الأجل = (الديون قصيرة الأجل ÷ مجموع الخصوم) $\times 100$

B.....

$$A + B = 100 \%$$

2- نسب التمويل:

يمكن توضيح أهم نسب التمويل فيما يلي¹:

-نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول غير الجارية، ولكي تكون هذه النسبة جيدة يجب أن تفوق 100%.

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} \div \text{الأصول غير الجارية}) \times 100$$

-نسبة التمويل الخاص: تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل الأموال الخاصة للمؤسسة للأصول غير الجارية، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 25%، تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة الذاتية في تمويل جزء من إنجازاتها و يجب على المؤسسة إذا فكرت في تطبيق إستراتيجية النمو "توسيع النشاط"، مثل رفع كمية الإنتاج أن تقوم برفع رأسمالها إذا كانت هذه النسبة أقل من 25%.

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{رؤوس الأموال الجماعية} \div \text{الأصول غير الجارية}) \times 100$$

-نسبة القدرة على الوفاء: تعبر هذه النسبة على قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عن طريق ما تملكه من أصول مادية معنوية مالية، و حتى تكون جيدة يجب أن تكون أكبر من الواحد.

$$\text{نسبة القدرة على الوفاء} = \text{مجموع الأصول} \div \text{مجموع الديون}$$

- التمويل الخارجي "الاستدانة الكلية": تعبر لنا هذه النسبة على مدى اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية في تمويل نشاطها، حتى تكون هذه النسبة جيدة يجب أن لا تتجاوز 1 و أن تقل عن 75%.

يتم حسابها بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الأصول}$$

¹ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص.54

-نسبة الاستقلالية المالية: تعبر لنا هذه النسبة عن مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة من خلال حجم الديون، و يجب أن تكون محصورة بين 1 و 2.
يتم حسابها بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{رؤوس الأموال الجماعية} \div \text{مجموع الديون}$$

3- نسب السيولة: يمكننا تعريف السيولة على أنها مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند ميعاد استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية.

وتتوقف سيولة المؤسسة على قدرتها على تحويل أصولها الجارية إلى نقدية و بالسرعة المناسبة. و عادة تسدد الالتزامات الجارية "الخصوم الجارية" من الأصول الجارية و لذلك فإن تحليل المقدرة على السداد يدور أساسا حول تحليل هذه الأصول و مدى قدرتها على القيام بذلك. و تدرس نسب السيولة في ثلاثة مستويات¹:

-المستوى البطيء: "نسب السيولة العامة" تستعمل هذه النسب للحكم على مقدرة المؤسسة في مواجهة التزامات قصيرة الأجل، و بالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل، أي أنها تهدف إلى تحليل و تقييم مركز رأس المال العامل و التعرف على درجة تداول عناصره².

و يتم حسابها بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{مجموع الأصول المتداولة} \div \text{الديون قصيرة الأجل}$$

عموما يجب أن تكون أكبر من الواحد حتى تكون في وضعية مالية جيدة.

-المستوى المتوسط: "نسبة السيولة المختصرة _ الخاصة": و قد تم استبعاد المخزون من هذه النسبة باعتباره العنصر أقل سيولة بالإضافة إلى كونه يمثل أكبر حصة من الأصول المتداولة، و بالتالي فهو يحتاج لمدة أكبر ليتحول إلى نقدية. هذا يعني أنه لو استطاعت المؤسسة بيع القيم غير الجاهزة بقيمتها الدفترية و تحصيل ذممها، لأمكنها تسديد جميع التزاماتها دون المساس بمخزونها السلعي.

¹ عاطف وليد أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص.88

² زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص.37

و يتم حسابها بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الخاصة} = (\text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}) \div \text{ديون قصيرة الأجل}$$

كلما كانت هذه النسبة محصورة بين 0,75 و 1 كلما كان ذلك مؤشرا على القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

-المستوى السريع "نسبة السيولة الحالية": تظهر هذه النسبة مقدرة المؤسسة النقدية المتاحة في لحظة معينة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل، و هذه النسبة تختلف عن النسبتين السابقتين لأنها تهتم بالعناصر النقدية أو ما في حكمها فقط، و هذا يعتبر إمعانا في سياسة الحيطة و الحذر، و تقتض استحقاق الخصوم الجارية قبل تحصيل مبالغ المدينين و أوراق القبض و بيع المخزون السلعي.

و تحسب بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \text{القيم الجاهزة} \div \text{الديون قصيرة الأجل}$$

و عموما تكون محصورة بين 0,25 و 0,33.

4- نسب التسيير "النشاط":

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول و الخصوم، و تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها في اقتناء الأصول و مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول و تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات و تحقيق أعلى ربح ممكن¹.

و نجد فيها ما يلي:

-نسبة دوران الحقوق : و تمثل عدد المرات في السنة التي يتم فيها سرعة البيع بالأجل، أي عدد المرات التي باعت فيها المؤسسة منتوجاتها على الحساب.

و تحسب بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة دوران الحقوق} = \text{رقم الأعمال بدون رسم} \div (\text{زبائن} + \text{أوراق القبض})$$

¹ منير شاكر محمد واخرون، مرجع سبق ذكره، ص.84.

مدة دوران الحقوق = $(1 \div \text{معدل الدوران}) \times 360$
أي:

مدة دوران الحقوق = $(\text{زبائن} + \text{أوراق القبض}) \div \text{رقم الأعمال بدون رسم} \times 360$

و تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، و يجب أن لا تتجاوز مدة 90 يوما عادة، و عموما يجب مقارنتها دائما بنسبة أخرى هي مهلة تسديد الموردين¹.

-نسبة دوران الموردين:

و تمثل عدد المرات في السنة التي يتم فيها سرعة الشراء بأجل.

و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة دوران الموردين = $\text{مشتريات السنة} \div (\text{موردون} + \text{أوراق الدفع})$

مدة دوران الموردين = $(1 \div \text{المعدل}) \times 360$
أي:

مدة دوران الموردين = $(\text{موردون} + \text{أوراق الدفع}) \div \text{مشتريات السنة} \times 360$

تشير لنا هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، و يجب أن تكون أكبر من مدة تسديد الزبائن، حتى تتمكن المؤسسة من تحصيل ذممها لمواجهة هذه الديون، و في الحالة المعاكسة ستجد المؤسسة نفسها في مواجهة صعوبات في السيولة مما سينعكس سلبا على أدائها.

-حركة المخزون:

و هي النسبة الأكثر استعمالا و ذلك بسبب الأهمية التي تحتلها المخزونات في الأصول المتداولة، حيث تظهر لنا هذه النسبة سرعة حركة المخزون في المؤسسة، و كلما ارتفع معدل الدوران كان هذا مؤشرا إيجابيا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه النسبة تختلف باختلاف نشاط كل مؤسسة ونجد:

معدل دوران البضائع = $\text{تكلفة شراء بضاعة مبيعة} \div \text{متوسط المخزون}$

معدل دوران المواد و اللوازم = $\text{تكلفة شراء مواد و لوازم مستعملة} \div \text{متوسط المخزون}$

¹ زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص. 40

$$\begin{aligned} \text{معدل دوران المنتجات المنجزة} &= \text{تكلفة إنتاج المنتجات المباعة} \div \text{متوسط المخزون} \\ \text{متوسط المخزون} &= (\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة}) \div 2 \\ \text{المدة} &= (1 \div \text{المعدل}) \times 360 \end{aligned}$$

كلما كانت سرعة حركة المخزون كبيرة، كلما استطاعت المؤسسة تحقيق حجم أكبر من رقم الأعمال، وذلك بنفس حجم الأصول الثابتة.

5- نسب المردودية "الربحية":

المردودية هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها و بين مختلف الوسائل التي يمكن أخذها بعين الاعتبار، و من أجل تحقيق هذه النتيجة سواء كانت تتمثل في الوسائل المادية، البشرية، المالية. و يقصد بالمردودية كذلك الاستعمال الجيد للموارد.

و نجد فيها النسب التالية¹:

-نسبة ربحية الأصول : تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، و بالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول غير الجارية و الأصول الجارية من النتيجة الإجمالية، فالعبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول. تحسب نسبة مردودية الأصول بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة مردودية الأصول} = (\text{النتيجة الإجمالية} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

-نسبة ربحية الأموال الخاصة : تمثل نسبة مردودية الأموال الخاصة، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين "الملاك"، تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال...

المساهمين من النتيجة الصافية، و تمثل أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين "الملاك"، و كلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية و جاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم و السندات. و تحسب بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = (\text{النتيجة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

¹ مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص. 51

-نسبة ربحية النشاط : تمثل النسبة مردودية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية ربحًا. فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح، و بالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المديرين في إدارة كل من رقم الأعمال و الأعباء الكلية. وتُحسب هذه النسبة بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = \left(\frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال السنوي}} \right) \times 100$$

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال معالجة محتوى هذا الفصل، تبين أن دراسة التوازنات المالية تهدف بالدرجة الأولى إلى التأكد من سلامة الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال الكشف عن حالات العُسر المالي إن وُجدت، وتحديد نقاط القوة والضعف، مما يسمح باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة والحد من المخاطر المستقبلية.

وقد تم التركيز على أهمية بعض المؤشرات الأساسية المستخرجة من القوائم المالية، أبرزها رأس المال العامل باعتباره هامش أمان يغطي احتياجات المؤسسة ويرتبط بدورة الاستغلال، والخزينة التي تُعدّ مؤشرًا فعليًا للتوازن المالي العام. كما تم التطرق إلى النسب المالية التي تُعدّ أدوات تحليلية بسيطة لكنها فعالة، تساهم في إعطاء صورة أوضح عن أداء المؤسسة ودرجة توازنها المالي.

الفصل الثالث :

" تحليل وتقييم الأداء المالي

لمركب سوناطراك الصناعي GL2/Z "

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الفصلين السابقين الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي وتقييم الأداء، سنعمل في هذا الفصل على الربط بين الجانب النظري والتطبيقي، من خلال تحليل الوضعية المالية لمؤسسة سونطراك – المركب الصناعي GL2/Z. نحاول من خلال هذا الفصل تطبيق الإطار النظري على الواقع العملي للمؤسسة، عبر تحليل قوائمها المالية وتحديد مدى سلامة وضعها المالي.

ولتنظيم الدراسة، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين كما يلي:

- المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة سونطراك.
- المبحث الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بمؤسسة سونطراك – المركب الصناعي GL2/Z.

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة سونطراك

تُعتبر شركة سونطراك من أهم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتقديم الشركة.

المطلب الأول: لمحة حول مؤسسة سونطراك

حيث سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التعرف على الشركة من خلال تعريفها، والمهام الاستراتيجية لها، والتعرف على المركب الصناعي GL2/Z.

أولاً: تعريف مؤسسة سونطراك

المؤسسة الوطنية لنقل وتحويل وتسويق المحروقات "سونطراك"، هي مؤسسة وطنية بترولية وغازية كبرى، توظف أكثر من 50.000 موظف، منهم إطارات وعمال منفذين. أنشئت بتاريخ 31 ديسمبر 1963 بمقتضى المرسوم رقم 63.491. تُعتبر هذه الشركة الدعامة الأساسية والعمود الفقري للاقتصاد الوطني، كونها المؤسسة التي تملك أكبر حصة في التقدير، كما أنها تُعد من أهم شركات النفط في العالم.

مرت هذه الأخيرة بعدة إصلاحات جذرية منذ سنة 1971، "سنة تأميم المحروقات"، إذ كان نشاطها منذ سنة 1961 إلى 1966 يقتصر على نقل وتسويق المحروقات، ثم توسع نشاطها ليشمل كل ما يتعلق بالنفط والغاز الطبيعي معاً. وقد أصبحت اليوم في وضعية تؤهلها للعب دور في المستوى الأول، وذلك لأهمية احتياطاتها الطاقوية، منها 70% من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى طاقاتها التكنولوجية والتسييرية.

■ المهام الإستراتيجية لمؤسسة سونطراك:

تسعى مؤسسة سونطراك إلى توجيه نشاطها صوب مهام إستراتيجية أهمها:

- تجميع الغاز والمحروقات.
- تنمية الحقول واستغلالها.
- البحث والتنقيب عن الآبار البترولية.
- عمليات التسويق.
- المساهمة والتجميع والشاركة الفوقية والتحتية لحرفها.

كما أنها ترسم أهدافاً تسعى إلى تحقيقها، وهي:

- التحكم المستمر في حرفها القاعدية.
- تقوية طاقتها التكنولوجية والتسييرية.
- التنمية الدولية والشراكة.
- التنوع في الأنشطة.

وحدات تمييع الغاز وتكرير البترول

تشمل مؤسسة سونطراك على أربع وحدات لتمييع الغاز الطبيعي تقع بأرزيو على بُعد 450 كلم عن الجزائر العاصمة، بالإضافة إلى وجود وحدة في سكيكدة، وهي كما يلي:

- مركب تمييع الغاز الطبيعي GL1/Z ، يقع ببطيوة (وهران).
 - مركب تمييع الغاز الطبيعي GL2/Z ، يقع ببطيوة (وهران).
 - مركب تمييع الغاز الطبيعي GL3/Z ، يقع ببطيوة (وهران).
 - مركب تمييع الغاز الطبيعي GL1/K ، يقع بسكيكدة.
- كما أنها تشمل وحدتين لتكرير البترول من نوع GPL ، وهما:
- وحدة GP1/Z، تقع في مرسى الحجاج (وهران).
 - وحدة أخرى تقع في أرزيو.

تقديم مركب GL2/Z :

تعود نشأة مركب تمييع الغاز الطبيعي GL2/Z إلى سنة 1976، حيث قررت مؤسسة سونطراك إبرام عقد مع الشركة الأمريكية **KELLOGG PULLMAN** من أجل بناء مركب صناعي وظيفته تمييع الغاز الطبيعي. وقد تضمن العقد المبرم الشروط التالية: دراسة المشروع ، التسيير، التمويل.

بدأت الأشغال فعلياً على يد شركة **KELLOGG PULLMAN**، وفيما يلي أبرز الإجراءات أو المراحل التي جاءت في قرار إنشاء المركب:

- 9 فيفري 1976: تم إبرام العقد وتوقيعه
 - 15 أفريل 1977: بداية الأشغال بالمركب
 - 27 فيفري 1978: وضع أول حجرة في أساس المركب
 - 11 فيفري 1981: أول إنتاج لتمميع الغاز الطبيعي بالمركب
 - 20 جويلية 1981: أول عملية تصدير للمركب
- تحصل مركب GL2/Z على شهادة ISO 9001:2000 في نوفمبر 2002.

التعريف بالمركب :

■ الموقع الجغرافي للمركب:

يُعتبر مركب GL2/Z من بين آخر منشآت المنطقة الصناعية بأرزيو، ويمتد على طول الساحل على بعد 430 كلم غرب الجزائر العاصمة. يتربع على مساحة تُقدّر بـ 72 هكتار. يمتاز هذا الموقع بإمكانية استعمال ماء البحر كمصدر للتبريد، كما يُسهّل عملية نقل الغاز المميع وتصديره إلى الخارج.

يحده من الشرق مركب تمميع الغاز الطبيعي GL3/Z، ومن الغرب مركب GL1/Z. أما من حيث الموقع الإداري، فهو يقع في شمال بلدية بطيوة، على بُعد 40 كلم شرق وهران.

■ وظيفة المركب:

يحتوي مركب GL2/Z على 6 قطارات متشابهة، تعمل على تحقيق وظيفته الأساسية التي تتمثل في تمميع الغاز الطبيعي القادم من حاسي الرمل، وذلك بقدرة إنتاجية تعادل 9000 م³/اليوم لكل قطار.

بالإضافة إلى تمميع الغاز، يُمكن للمركب استخلاص العناصر التالية:

- Propane: 13 م³/سا
- Butane: 10 م³/سا
- Gasoline: 7.8 م³/سا

- 140 Gaz de recharge مليون م³

■ مناطق المنفعة بمركب: GL2/Z

- يحتوي على 6 قطارات للتمبيع بقدرة إنتاجية تصل إلى 54000 م³ يوميًا. إن عملية التميع تسمح بتقليص حجم الغاز الطبيعي إلى ما يعادل 600 مرة ذلك، وفقًا لدرجة حرارة منخفضة جدًا تصل إلى (-162)°، مما يسهل من نقله إلى الموانئ. يحتوي المركب على ثلاثة مناطق استغلال، وهي كالآتي:

1. منطقة المنفعة: Zone d'utilité

هي من أهم المناطق في المركب، مهمتها ضمان وتوفير كل الاحتياجات التي يتطلبها المركب، وتنقسم إلى:

- المنطقة الكهربائية: تستمد من مؤسسة سونلغاز.
- Énergétique source: تتمثل أساسًا في غاز الماء، مصدر التبريد (refroidissement de source)، حيث ماء البحر هو المصدر.
- التبريد يتم نقله عن طريق 6 مضخات كبيرة بسعة 175000 م³/ساعة.

2. منطقة الإنتاج:

تحتوي على ستة قطارات لتمييع الغاز الطبيعي، تنتج حوالي 9000 م³ يوميًا لكل قطار، وكل قطار له الإنتاجية الخاصة من غاز الماء، وكذلك قطاع إنتاج الغاز المميع.

3. منطقة التخزين والتسخين:

تحتوي هذه المنطقة على ثلاث خزانات سطحية للغاز الطبيعي المميع بسعة 100000 م³ للخزان الواحد، وخزانين سطحيين للغازولين بسعة 145000 م³، بالإضافة إلى مركزين لشحن الغاز الطبيعي المميع واستقبال بواخر حمولتها من 5000 إلى 125000 م³.

■ تركيبة الموارد البشرية حسب سلم التنقيط:

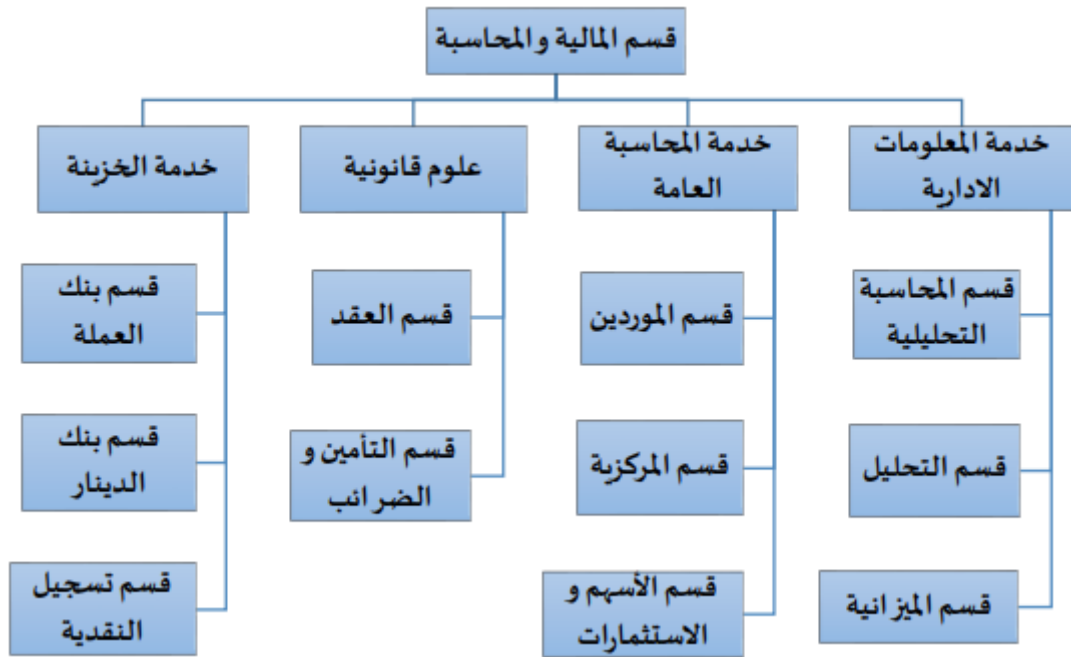
يتم استعمال سلم التنقيط لتصنيف الموارد البشرية الدائمة، إذ يتم وضع كل عامل في المنصب ذو العلامة المناسبة لإمكاناته، أي بصفة عامة مراعاة متطلبات المنصب وتغطيتها، وهذا لضمان

عملية الترقية للعمال، أي تضمن له مسارًا مهنيًا جيدًا، فكلما زادت علامة المنصب، كلما كانت له مسؤوليات ضخمة يجب على العامل تحملها، وحسب إيجاد القرار في الوقت المناسب.

نجد نسبة 25% تحتل المنصب رقم 19، ما يعادل 245 عامل، تمثله الفئة الوسطى المتمثلة في فئة المسيرين، كونهم يمثلون الفئة الأعلى عددًا في تركيبة الموارد البشرية الدائمة، بينما المناصب العليا من المنصب 26 فما فوق، فنجدها تمثل نسبة صغيرة تقارب 2%، وهذا لدى أهميتها وكبر حجم المسؤولية فيها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة

الشكل رقم 3: الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة



المصدر: مقدم من طرف الإدارة المالية لمركب GL2/Z.

القسم المالي بالإدارة المالية والتحليل المالي للمجمع بأكمله بالإضافة إلى الشؤون القانونية، يتكون من أربع خدمات:

1. خدمة المعلومات الإدارية:

تقوم هذه الخدمة بجمع المعلومات المحاسبية الإدارية وتهتم بالتخطيط المالي للمجمع للعام التالي، ويتكون من ثلاثة أقسام:

- **قسم المحاسبة التحليلية:** يحدد تكلفة الغاز الطبيعي المسال ويدخل الرسوم شهريًا.
- **قسم التحليل:** يقوم بإعداد تقارير الإدارة ولوحة المعلومات وتحليل الفجوات بعد الإنجازات، وإعداد التقرير ربع السنوي.
- **قسم الميزانية:** يعرض المخطط السنوي.

2. خدمة المحاسبة العامة:

يتمثل دور هذه الخدمة في تسجيل النتائج المحاسبية المتعلقة بتحريك النفقات وإعداد تقرير محاسبي سنوي، ويتكون من ثلاثة أقسام:

- **قسم الموردين:** ومهمته مراقبة الفواتير من الموردين المحليين والأجانب.
- **قسم المركزية:** يقوم بمراقبة العمليات المشتركة بين الوحدات وكشوف المرتبات والقروض.
- **قسم الأسهم والاستثمارات:** يختص بالإدارة والاستثمارات.

3. القسم القانوني:

- يعنى هذا القسم بتطوير العقود الوطنية والدولية ووضع المواصفات، وهو مقسم إلى قسمين:
- **قسم العقود:** ويختص بالتحقق من الاتفاقيات التعاقدية مع الشركاء، ويعمل كمساعدة قانونية أثناء عمليات اختيار الموردين.
 - **قسم التأمين والضرائب:** يعتني بكافة الروابط بين المجمعات والمخططات التنظيمية المختلفة.

4. إدارة الخزينة:

هذه الإدارة مسؤولة عن ضمان دفع النفقات الاستثمارية أو التشغيلية الناتجة، وهي مكونة من ثلاثة أقسام:

- قسم الخدمات المصرفية بالعملة: يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالعملة.
- قسم بنك الدينار: يقوم بجميع العمليات بالدينار.
- قسم النقد: ينظم رواتب الوكلاء المؤقتين والسلف الممنوحة للموظفين.

المطلب الثالث: عرض ميزانية وجدول نتائج المجمع الصناعي. GL2/Z.

أولاً: عرض الميزانية للسنوات 2024-2023-2022

جدول رقم 7: جدول ميزانية الأصول 2024-2023-2022

البيان	المبلغ الصافي 2022	المبلغ الصافي 2023	المبلغ الصافي 2024
الأصول غير الجارية			
• تشييدات معنوية		14 618 157,37	8 770 894,36
• تشييدات مادية	4 257 050 233,78	4 682 147	4 019 829
• تشييدات جاري إنجازها	3 937 583	757,97	230,78
• تشييدات مالية	082,11	4 004 776	5 123 765
	91 425 833,75	593,47	059,99
		88 611 521,36	86 900 431,47
مجموع الأصول غير الجارية	8 286 059 149,64	8 790 154	9 239 265
		030,07	616,60

			الأصول الجارية
7 006 554	7 339 927	7 205 964	• مخزونات قيد التنفيذ
749,97	640,09	196,64	• الاستخدامات المماثلة
260 001 303,03	183 824 939,81	91 453 861,57	• الزبائن
24 904 652,49	33 597 682,31	29 677 328,04	• المدينون الآخرون
199 698 000,27	113 089 930,36	61 004 182,12	• الضرائب
-	-	-	• الأصول الجارية
35 398 650,27	37 137 327,14	772 351,41	الأخرى
155 600 065,23	1 034 158	1 375 548	• الموجودات وما شابهها
155 600 065,23	825,57	918,85	• الخزينة
	1 034 158	1 375 548 918,85	
	825,57		
7 482 156	8 557 911	8 672 966 977,06	مجموع الأصول الجارية
118,23	405,47		
16 721 421	17 348 065	16 959 026	المجموع العام للأصول
734,8	435,5	126,70	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

التعليق : من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه يتبين لنا أن هناك ارتفاع في نسبة الأصول لسنة 2023 حيث قدرت بـ 17 348 065 435,54 مقارنة مع سنتي 2022 و 2024 حيث قدرت بـ 16 959 026 126,70 و 16 721 421 734,8 ، وهذا راجع لزيادة في نسبة التثبيات المعنوية والمادية، المخزون والزبائن، وكذا الأصول الجارية الأخرى.

جدول رقم 8: جدول ميزانية الخصوم 2024-2023-2022

المبلغ الصافي 2024	المبلغ الصافي 2023	المبلغ الصافي 2022	البيان
			رؤوس الأموال الخاصة
-	-	-	• رأس المال الصادر
-	-	-	• رأس المال غير المستدعى به
-	-	-	• الأقساط والاحتياطات
-	-	-	• فارق إعادة التقييم
-	-	-	• فارق المعادلة
506 500 981,32	486 258 571,69	507 553 417,18	• النتيجة الصافية
-	-144 696 251,03	-144 696 251,03	• رؤوس أموال خاصة أخرى /
14 683 295 443,9	15 657 220 405,84	15 382 674 399,38	• ترحيل من جديد حسابات الارتباط
15 188 796 425,2	15 998 782 726,50	15 745 531 565,53	مجموع رؤوس الاموال
			الخصوم غير الجارية
-	-	-	قروض و ديون مالية
-	-	-	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
-	-	-	ديون أخرى غير جارية

-	-	-22 658 477	مؤونات و منتجات ثابتة سلفاً
-	-	-22 658 477	مجموع الخصوم غير الجارية
1 082 914 822,83 1 036 185,00 448 674 301,77 -	762 865 912,85 - 586 416 796,19 -	854 719 986,59 29 745 345,39 351 687 706,19 -	الخصوم الجارية موردون و حسابات أخرى ضرائب ديون أخرى خزينة الخصوم
1 532 625 309,60	1 349 282 709,04	1 236 153 083,17	مجموع الخصوم الجارية
16 721 421 734,8	17 348 065 435,54	16 959 026 126,70	المجموع العام للخصوم

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات مقدمة من المؤسسة

التعليق : نلاحظ من خلال جدول الخصوم الخاص بالمؤسسة أنه هناك ارتفاع في جانب الخصوم لسنة 2023، حيث قدرت بقيمة 17.348.065.435,54 مقارنةً بسنتي 2022 و2024، حيث

قدّرت بقيمة 16.959.026.126,70 و 16.721.421.734,83، وهذا راجع إلى الارتفاع في الأموال الخاصة.

ثانيا: جدول حسابات النتائج للسنوات 2024-2023-2022

جدول رقم 9: جدول حسابات النتائج للسنوات 2024-2023-2022

ر.ح	البيان	2022	2023	2024
70	رقم الاعمال	10 681 094 859,12	10 245 795 862,31	10 624 376 724,01
72	تغيرات مخزونات المواد و المنتجات	-2 001 325 710,81	-2 180 085 642,63	-2 359 559 774,25
73	المصنعة	157 555,97	13 686,64	647,54
74	الإنتاج المثبت			
	إعانات الاستغلال			
(1)	انتاج السنة المالية	8,679,926,704.28	8,065,723,906.88	8,264,817,597.30
60	المشتريات	1 210 266 225,27	900 315 309,71	991 736 006,08
61	المستهلكة	1 552 069 782,43	920 956 339,00	1 263 674 731,52
62	الخدمات الخارجية	2 644 782 444,77	2 119 154 853,13	1 819 180 431,69
	الخدمات الخارجية الأخرى			
(2)	استهلاك السنة المالية	5,407,118,452.47	3,940,426,501.84	4,074,591,169.29

4,190,226,428.01	4,125,297,405.04	3,272,808,251.81	(3) القيمة المضافة للاستغلال
2 643 280 786,45	2 319 771 559,36	1 759 648 668,15	63 أعباء المستخدمين
68 023 266,96	42 175 963,03	38 830 871,80	64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
1,478,922,374.60	1,763,349,882.65	1,474,328,711.86	(4) اجمالي فائض الاستغلال
142 287 238,36	300 232 552,43	178 882 187,22	75 منتجات عملياتية
114 628 042,52	618 312 262,43	578 484 358,80	65 أخرى
1 050 610 779,85	1 260 242 952,83	1 049 785 782,81	68 أعباء عملياتية أخرى
	239 305 906,55	502 766 972,41	78 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات استرجاع خسائر القيمة والمؤونات
455,970,790.59	424,333,126.37	527,707,730.27	(5) النتيجة العملياتية
51,183,145.05	67,746,691.50	15,936,636.52	76 المنتجات المالية
1,652,954.32	5,821,246.18	36,090,040.61	66 الأعباء المالية
49,530,190.73	61,925,445.32	-20,154,313.09	(6) النتيجة المالية

505,500,981.32	486,258,571.69	507,553,417.18	النتيجة العادية قبل الضرائب	(7)
			الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (التغيرات على النتائج العادية)	8+695 3+692
8 458 287 980,71	8 673 009 057,36	9 337 512 500,43	مجموع منتجات الأنشطة العادية	TAPO
7,952,786,999.39	8,186,750,485.67	8,869,959,083.25	مجموع أعباء الأنشطة العادية	TCAO
505,500,981.32	486,258,571.69	507,553,417.18	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	(8)
			عناصر غير مادية - منتجات يُطلب بيعها عناصر غير مادية - أعباء يُطلب بيعها	77 67
			النتيجة العادية	(9)
505,500,981.32	486,258,571.69	507,553,417.18	صافي نتيجة السنة المالية	(10)

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن النتيجة الصافية لسنة 2023 سجلت انخفاضاً مقارنة بسنتي 2022 و2024، وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الاستثناءات عن خسائر القيمة والمؤونات، بالإضافة إلى زيادة في الأعباء العملية.

المبحث الثاني: التحليل المالي في مؤسسة سونطراك – المركب الصناعي GL2/Z

بعد تطرقنا في المبحث السابق إلى عرض الميزانيات المالية وكذا جدول حسابات النتائج لكل من السنوات (2022-2023-2024) للمؤسسة، سنتطرق في هذا البحث إلى دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المناسبة في مؤسسة سونطراك – المركب الصناعي GL2/Z ، وذلك من خلال كشف كل من مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية في المساعدة على ذلك.

المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي للسونطراك مركب الصناعي GL2/Z

أولاً: سنقوم بعرض الميزانية المختصرة لسنة 2024-2023-2022

جدول رقم 10: الميزانية المختصرة لسنة 2024-2023-2022

السنوات	2022	2023	2024
البيان			
الأصول الثابتة	8 286 059 149,64	8 790 154 030,07	9 239 265 616,60
الأصول المتداولة	8 672 966 977,06	8 557 911 405,47	7 482 156 118,23
قيم الاستغلال	7 205 964 196,64	7 339 927 640,09	7 066 554 749,97
قيم قابلة للتحقيق	91 453 861,57	183 824 939,81	260 001 303,03
قيم جاهزة	1 375 548 918,85	1 034 158 825,57	155 600 065,23
اجمالي الاصول	16 959 026 126,70	17 348 065 435,54	16 721 421 734,83

15 118 796	15 998 782 726,50	15 722 876 088,53	الأموال الدائمة
425,23	15 998 782 726,50	15 745 531 565,53	
15 118 796	-	-22 658 477	الأموال الخاصة
425,23	1 349 282 708,04	1 236 150 038,17	ديون طويلة الأجل
-			ديون قصيرة الأجل
1 532 625 309,60			
16 721 421 734,83	17 348 065 435,54	16 959 026 126,70	اجمالي الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

التعليق : من خلال الجدول أعلاه يمكن استخراج النتائج التالية :

الأصول الثابتة:

نلاحظ أن الأصول الثابتة لها أكبر حصة من إجمالي الأصول في السنتين الأخيرتين، كما شهدت ارتفاعاً بنسبة 50% في سنة 2023 وبنسبة 55% في سنة 2024، وهذا راجع إلى ارتفاع التثبيات المادية والمعنوية.

الأصول المتداولة:

نلاحظ أن الأصول المتداولة في انخفاض مستمر خلال السنوات الثلاث، و المتمثلة في: قيم الاستغلال والتي حققت أكبر قيمة في سنة 2023 فُدرت بقيمة 7 339 927 640,09 دج، وهذا راجع إلى سرعة تصريف المخزون عكس سنتي 2022 و 2024، حيث شهدنا انخفاضاً طفيفاً. وبالنسبة للقيم القابلة للتحقيق، عرفت ارتفاعاً خاصة في سنة 2024 بنسبة 2%، وهذا راجع إلى أن المؤسسة لا تتعامل بالدين مع زبائنها. أما بالنسبة للقيم الجاهزة، فقد عرفت انخفاضاً كبيراً خلال السنوات الثلاث، وهذا يدل على أن المؤسسة لديها نقص في السيولة.

جانب الخصوم:

رؤوس الأموال الخاصة:

نلاحظ من خلال الميزانية المالية المختصرة أن رؤوس الأموال الخاصة عرفت ارتفاعاً بنسبة 93% و 92% على التوالي، وهذا راجع إلى ارتفاع الترحيل من جديد. أما في سنة 2024 فقد عرفت انخفاضاً طفيفاً قدر بـ 91%.

الديون قصيرة الأجل:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الديون قصيرة الأجل عرفت ارتفاعاً مستمراً خلال الثلاث سنوات، وهذا راجع إلى ارتفاع ديون الموردين، وكذلك الضرائب، بالإضافة إلى ديون أخرى.

ثانياً: حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة:

حساب رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل مؤشراً أساسياً للتحليل وتقييم التوازنات داخل المؤسسة، كما سبقت الإشارة إليه، هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل.

سنقوم بعرضها جميعاً من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 11: حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة

السنوات	2022	2023	2024
البيان			
الأموال الدائمة	15 722 876 088,53	15 998 782 726,50	15 118 796 425,2
الأصول الثابتة	8 286 059 149,64	8 790 154 030,07	9 239 265 616,60
رأس مال العامل الدائم	7,436,816,938.89	7,208,628,696.43	5,879,530,808.63
مجموع الأصول المتداولة	8,672,966,977.06	8,557,911,405.47	7,482,156,118.23
رأس مال العامل الإجمالي	8,672,966,977.06	8,557,911,405.47	7,482,156,118.23
الأموال الخاصة	15 745 531 565,53	15 998 782 726,50	15 118 796 425,2

الأصول الثابتة	8 286 059 149,64	8 790 154 030,07	9 239 265 616,60
رأس مال العامل الخاص	7,459,472,415.89	7,208,628,696.43	5,879,530,808.63
مجموع الديون	16,959,026,126.70	17,348,065,435.54	16,721,421,734.83
رأس مال العامل الاجنبي	1,213,491,561.17	1,349,282,708.04	1,532,625,309.60

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

التعليق:

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات:

• بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم قد انخفض في سنة 2023 لكنه بقي موجباً خلال فترة الدراسة. وإن قيمة رأس المال العامل الدائم جد معتبرة رغم الانخفاض الملحوظ، وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، ويُعتبر ذلك إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها الجارية انطلاقاً من أموالها الدائمة وقدرتها على تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل في حالة عدم توفر جداول الأصول إلى سيولة مع جدول استحقاقية الديون القصيرة الأجل.

• بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:

إن القيمة المعتمدة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

• بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

نلاحظ أن رأس المال الخاص موجب خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الجارية من مواردها الخاصة دون الاعتماد على الموارد الخارجية،

وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية، وهو مؤشر

إيجابي للمؤسسة على عدم التبعية لأطراف خارجية.

• بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:

إن القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأصول الخاصة تعني أن المؤسسة مستقلة ماليًا، أي لا يوجد تدخل من الأطراف الخارجية في تسييرها. وكذلك، فإن القيمة المنخفضة لرأس المال الأجنبي تعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية بسهولة.

ثالثًا: حساب مختلف احتياجات رأس المال العامل (BFR)

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتا ومديونياتها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة). فإذا كان الفرق موجبًا بين الطرفين، فذلك يُعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وهذا ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل.

جدول رقم 12: حساب احتياجات رأس مال العامل

السنوات	2022	2023	2024
البيان			
الأصول الجارية-القيم الجاهزة	7,297,418,058.21	7,523,752,579.90	7,326,556,053
الديون قصيرة الاجل- سلفيات مصرفية	1,236,150,038.17	1,349,282,708.04	1,532,625,309.60
BFR	6,061,268,020.04	6,174,469,971.86	5,793,930,743.40

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيم احتياجات رأس المال العامل كانت موجبة خلال كل السنوات المدروسة، حيث قُدرت هذه الاحتياجات في سنة 2022 بـ 6,061,268,020.04، ثم ارتفعت في سنة 2023 إلى 6,174,469,971.86، ثم انخفضت في سنة 2024 إلى 5,793,930,743.40، وهذا راجع إلى الارتفاع في كل من احتياجات التمويل. هذه الوضعية تستلزم على المؤسسة العمل على رفع قيمة احتياجات التمويل، إما عن طريق رفع قيمة المخزونات، أو رفع قيمة الحقوق لدى الغير.

رابعًا: الخزينة الصافية: (TN)

يمكن حساب الخزينة الصافية للمؤسسة من خلال الفرق بين رأس المال العامل الصافي الدائم (FRNG) واحتياجات رأس المال العامل (BFR) كما يلي:

جدول رقم 13: الخزينة الصافية للمؤسسة 2024-2023-2022

السنوات البيان	2022	2023	2024
FRNG	7 436 816 938,89	7 208 628 696,43	5 879 530 808,63
BFR	6 061 268 020,04	6 174 469 971,86	5 793 930 743,4
TN	1 375 548 918,85	1 034 158 724,57	85 600 065,23

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن خزينة المؤسسة خلال السنوات الثلاث موجبة، وهذا يعني أن رأس المال العامل كان قادرًا على تغطية كافة احتياجات رأس المال العامل. وبذلك على أن المؤسسة متوازنة ماليًا.

المطلب الثاني : دور النسب المالية في تقييم الأداء المالي بسونطراك المركب الصناعي

GL2/Z

من خلال الميزانيات المالية المختصرة السابقة، سنقوم بحساب مختلف النسب المالية.

أولاً: نسبة السيولة

سندرس مختلف نسب السيولة لمعرفة مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على سداد التزاماتها تجاه الغير في مواعيد استحقاقها.

جدول رقم 14: نسب السيولة

البيان	العلاقة	2022	2023	2024
السيولة العامة	الأصول المتداولة / الخصوم الجارية	7.01	6,34	4,88
السيولة النقدية	قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	1,11	0,76	0,10
السيولة السريعة	(الأصول الجارية - المخزونات) / الخصوم الجارية	1,18	0,90	0,31

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

التعليق:

من خلال النتائج المتحصّل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات، وهي كالتالي:

بالنسبة للسيولة العامة:

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة تتراوح ما بين 4 إلى 7 خلال السنوات الثلاث، هذا ما يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل، وهذا يدل أيضاً على وجود رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاث.

بالنسبة للسيولة النقدية:

كما سبق الإشارة إليها فإن هذه النسبة تعد أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع مخزونات أو تحصيل مدينيتها.

وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 0.2 و 0.6.

من خلال الجدول المبيّن أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة للسنوات الثلاث تقدر بـ: 1.11، 0.76، و 0.10.

وهي نسبة مرتفعة جداً، إلا في سنة 2021، فنلاحظ انخفاضاً، وهذا ما يعني أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها في السنوات السابقة.

بالنسبة للسيولة السريعة:

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون، لكونه – كما سبق الإشارة إليه – أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة في التحول إلى نقدية. وتُعد هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد.

ومن خلال الجدول المبيّن أعلاه، نلاحظ أن قيمة هذه النسبة تتراوح ما بين:

1.18، 0.90، و 0.31،

وهذا ما يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم للتحقيق والقيم الجاهزة.

ثانياً: نسبة الهيكلية

لقياس درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، سنقوم بحساب ما يلي:

جدول رقم 15: نسب الهيكلية

البيان	العلاقة	2022	2023	2024
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الأصول	0,07	0,49	0,44

نسبة التمويل الدائم	الأصول الدائمة / الأصول الثابتة	1,89	1,82	1,63
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	1,9	1,82	1,63

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

التعليق:

من خلال النتائج المتحصّل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدّة ملاحظات، وهي كالتالي:

• بالنسبة للتمويل الخارجي:

تعتبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي لأصولها، وقدرت هذه النسبة خلال كل من السنوات الثلاث بأقل من 0.5، وهذا ما يساعد في كسب ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.

• بالنسبة للتمويل الدائم:

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد خلال كل من السنوات الثلاث، وهذا ما يدل على أن الأموال الدائمة غطّت الأصول الثابتة، مما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليًا على المدى الطويل.

• بالنسبة للتمويل الذاتي:

توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على إمكانياتها الخاصة، وبما أن هذه النسبة تفوق الواحد فإن ذلك يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة عن طريق الأموال الخاصة، وهذا مؤشر على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها مع تحقيق فائض خلال فترة الدراسة.

ثالثًا: نسبة المردودية:

جدول رقم 16: المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسة

البيان	العلاقة	2022	2023	2024
--------	---------	------	------	------

0,03	0,03	0,03	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.	المردودية المالية
0,09	0,10	0,08	فائض الاستغلال / مجموع الأصول	المردودية الاقتصادية
0,05	0,05	0,05	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	المردودية التجارية

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة وجدول حسابات النتائج

التعليق:

- بالنسبة للمردودية المالية: من خلال الجدول نرى انخفاضاً في المردودية المالية خلال السنوات الثلاث، وهذا بسبب انخفاض النتيجة الصافية مقارنة بارتفاع الأموال الخاصة، ويرجع هذا الانخفاض إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة.
- بالنسبة للمردودية الاقتصادية: نلاحظ أن هناك انخفاضاً طفيفاً في المردودية الاقتصادية، وهذا راجع للارتفاع الكبير في أصول المؤسسة، ومنه فإن المردودية الاقتصادية ضعيفة نوعاً ما في المؤسسة.
- بالنسبة للمردودية التجارية: نلاحظ أن المردودية التجارية للمؤسسة منخفضة، وهذا ليس في صالح المؤسسة.

رابعاً: نسب النشاط

تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة مجهوداتها، حيث تُحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر من أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال. ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

جدول رقم 17: نسب النشاط

البيان	العلاقة	2022	2023	2024
--------	---------	------	------	------

0,63	0,59	0,62	رقم الأعمال / مجموع الأصول	معدل دوران إجمالي الأصول
1,14	1,16	1,28	رقم الأعمال / الأصول غير الجارية	معدل دوران الأصول غير الجارية
1,41	1,19	1,23	رقم الأعمال / الأصول الجارية	معدل دوران الأصول الجارية

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

التعليق:

• تحليل معدل دوران إجمالي الأصول:

يُقدّر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة خلال ثلاث سنوات بحوالي 0.6، وهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، كما يشير إلى أن المؤسسة تعمل بمستوى أقل من طاقتها الإنتاجية. وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون الحاجة إلى زيادة في رأس المال.

• تحليل معدل دوران الأصول غير الجارية:

هذا المعدل يُستخدم لقياس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، وقد قدر خلال السنوات الثلاث بـ 1.28 و 1.16 و 1.14، وهو ما يعكس كفاءة الإدارة في استغلال الأصول غير الجارية لتحقيق الإيرادات.

• تحليل معدل دوران الأصول الجارية:

يتراوح هذا المعدل بين 1.23 و 1.41، ويُعدّ معدلاً متوسطاً. ويمكن أن يُعزى هذا إلى سوء تسيير المخزون، ما قد يدل على وجود خلل في إدارة رأس المال العامل أو في عملية تسيير الطلبات والمخزون بشكل فعال.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي من خلال جدول حساب النتائج والميزانية المالية للمؤسسة

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل مختلف نتائج المؤسسة، وذلك بالاعتماد على جدول حسابات النتائج خلال فترة الدراسة.

أولاً: التغير في قيمة القيمة المضافة

تُعد القيمة المضافة مؤشراً مهماً جداً للحكم على وضعية المؤسسة، حيث إن تطور القيمة المضافة يُعد دليلاً على معرفة نسبة تطور نشاط المؤسسة. والجدول الموالي يُوضح لنا قيمة التغير في القيمة المضافة للسنوات محل الدراسة.

جدول رقم 18: تغير في قيمة القيمة المضافة للفترة 2024-2023-2022

البيان	2022	2023	2024
القيمة المضافة	3,272,808,251.81	4,125,297,405.04	4,190,226,428.01
التغير في القيمة المضافة	-	852,489,153.23	64,929,022.97

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن القيمة المضافة كانت موجبة خلال سنتي 2023 و 2024، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإنتاج المباع بشكل يفوق استهلاك المواد الأولية.

ثانياً: التغير في قيمة الفائض الخام للاستغلال

وهو المؤشر الذي من خلاله يتم تقييم مردودية النشاط الأساسي للمؤسسة، والجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

جدول رقم 19: التغير في الفائض الخام للاستغلال للفترة 2024-2023-2022

البيان	2022	2023	2024
إجمالي فائض الاستغلال	1,474,328,711.86	1,763,349,882.65	1,478,922,374.60

(284,427,508.10)	289,021,170.80	-	التغير في الفائض الخام للاستغلال

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي فائض الاستغلال كان موجباً بقيمة 289 021 170,8 وذلك في سنة 2023، مما يدل على أن المؤسسة قد حققت أرباحاً في دورة الاستغلال. أما في سنة 2024 فقد عرف انخفاضاً بقيمة (284 427 508,1)، وهذا راجع إلى انخفاض القيمة المضافة، وهو مؤشر غير جيد بالنسبة للمؤسسة.

ثالثاً: التغير في نتيجة الاستغلال.

من خلال الجدول الموالي يمكننا معرفة قيمة التغير في نتيجة الاستغلال في مؤسسة سونطراك المركب الصناعي لتمبيع الغاز الطبيعي (GL2/Z) .

جدول رقم 20: قيمة التغير في نتيجة الاستغلال للفترة 2024-2023-2022

البيان	2022	2023	2024
نتيجة الاستغلال	527,707,730.27	424,333,126.37	455,970,790.59
قيمة التغير في نتيجة الاستغلال	-	(103,374,603.90)	31,637,664.20

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نتيجة الاستغلال كانت منخفضة سنة 2023 بقيمة (103,374,603.9) وهذا بسبب تسجيل المؤسسة للخسارة في هذه السنة، وهنا يجب على

المؤسسة تدارك هذه الخسارة.

أما بالنسبة للسنة الأخيرة فسُجلت نتيجة موجبة بقيمة 31,637,664.2 مما يعني أن المؤسسة قد حققت أرباحاً في هذه السنة.

رابعاً: التغير في النتيجة الصافية

من خلال الجدول أدناه يمكننا حساب التغير في قيمة النتيجة الصافية، كما يلي:

الجدول رقم 21: قيمة التغير في النتيجة الصافية للفترة 2024-2023-2022

البيان	2022	2023	2024
النتيجة الصافية	507,553,417.18	486,258,571.69	505,500,981.32
التغير في النتيجة الصافية		(21,294,845.5)	19,242,409.6

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

من خلال حسابنا للتغير في قيمة النتيجة الصافية، كانت النتيجة سالبة سنة 2023 بقيمة (21,294,845.5)

وهذا بسبب تحقيق خسارة، وهنا يجب على المؤسسة مراجعة السياسة التمويلية لتجنب خطر الإفلاس.

أما بالنسبة لسنة 2024 فقد سجلت المؤسسة نتيجة موجبة بقيمة 19,242,409.6، أي أنها قد حققت أرباحاً في هذه السنة.

تقييم الأداء المالي من خلال الميزانية المالية للمؤسسة:

يمثل تحليل الميزانية المالية أداة محورية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، إذ تمكّن من رصد كفاءة تسيير الموارد وتوازن الهيكل التمويلي. وفي هذا السياق، جاءت نتائج

الدراسة المالية للمركب الصناعي GL2/Z التابع لمؤسسة سونطراك لتكشف عن مجموعة من المؤشرات التي تعكس استقراراً نسبياً في الوضعية المالية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة.

من خلال تحليل مكونات الهيكل المالي، تبين أن المؤسسة تتمتع برأس مال عامل موجب طيلة فترة الدراسة، وهو ما يشير إلى أن الموارد الدائمة (الأموال الخاصة والقروض طويلة الأجل) كافية لتغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة، بما في ذلك دورة الاستغلال. هذا يعكس قدرة المؤسسة على تسيير نشاطها دون الوقوع في اختلالات تمويلية على المدى القصير.

كما أظهر مؤشر الحاجة إلى رأس المال العامل أنه كان مرتفعاً نسبياً، ما يُعبر عن حجم احتياجات المؤسسة في جانب الاستغلال (خاصة المخزونات والذمم المدينة). ومع ذلك، وبفضل وفرة الموارد، فقد تمكنت المؤسسة من تغطية هذه الحاجة دون الاعتماد المفرط على التمويل قصير الأجل، وهو ما يعكس مرونة مالية جيدة.

أما من حيث السيولة، فقد بينت المؤشرات أن المؤسسة تسجل فائضاً في السيولة، مما يُمكنها من الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون صعوبات. وقد أكدت نسبة القدرة على السداد أن المؤسسة قادرة على تغطية ديونها، حتى في حالات استثنائية كالتصفية، ما يُبرز ثقة محتملة من طرف الدائنين والموردين في سلامة وضعها المالي.

أما من زاوية الهيكل التمويلي، فقد لوحظ وجود ميل نحو تقليص الاعتماد على التمويل الخارجي، ما يعكس توجهاً نحو التمويل الذاتي، وهو مؤشر إيجابي على المدى الطويل إذا توازى مع الحفاظ على مردودية كافية.

من خلال ما قمنا بتحليله توصلنا الى النتائج التالية :

- المؤسسة تتمتع بهيكل تمويلي متوازن يسمح لها بتغطية كافة احتياجاتها التشغيلية.
- رأس المال العامل الموجب يعكس وفرة في الموارد المالية وثقة في استقرار الوضعية المالية.
- ارتفاع السيولة يشير إلى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في الوقت المناسب.
- الاعتماد المحدود على التمويل الخارجي يساهم في تقليل المخاطر المالية المتعلقة بالمديونية.

- رغم ارتفاع الحاجة إلى رأس المال العامل، فإن تغطيتها من خلال الموارد الدائمة يعكس كفاءة مالية.

تقييم الأداء المالي من خلال جدول حساب النتائج:

يُعد جدول حساب النتائج من بين الأدوات المحاسبية الأساسية التي تُمكن من تحليل الأداء المالي للمؤسسة، وذلك من خلال تتبع تطور العناصر التشغيلية والنتيجة الصافية على مدى فترة زمنية. وانطلاقاً من جدول حساب النتائج الخاص بالمركب الصناعي GL2/Z التابع لمؤسسة سونطراك، تبرز مجموعة من المؤشرات التي تُعطي تصوراً واضحاً حول مدى فعالية الأداء خلال سنتي 2023 و2024.

أظهرت البيانات أن سنة 2024 كانت أكثر إيجابية من الناحية المالية، حيث تم تسجيل قيمة مضافة موجبة، تعكس تحسناً في مردودية النشاط الأساسي للمؤسسة. كما أن النتيجة الصافية كانت موجبة أيضاً، وهو ما يدل على قدرة المؤسسة على توليد أرباح بعد تغطية جميع التكاليف (بما فيها الأعباء المالية والضريبية). هذا يعكس نجاح المؤسسة في التحكم في نفقاتها وتحقيق استغلال فعال للموارد المتاحة خلال هذه السنة.

في المقابل، تشير نتائج سنة 2023 إلى أداء مالي أضعف، حيث تم تسجيل خسارة صافية، ناتجة عن انخفاض في القيمة المضافة. يُمكن تفسير هذا التراجع بتأثيرات ظرفية مثل انخفاض الطلب، أو ارتفاع التكاليف الإنتاجية، أو حتى اضطرابات في السوق الطاقوية خلال تلك الفترة. هذا الوضع يعكس هشاشة نسبية في المردودية خلال تلك السنة، إلا أنه لا يُعتبر مؤشراً دائماً نظراً لتحسن النتائج مجدداً في السنة التالية.

ومنه توصلنا إلى نتائج التقييم التالية:

- تحسن القيمة المضافة في 2024 يشير إلى فعالية في العمليات الإنتاجية والتحكم في التكاليف المباشرة.
- تحقيق نتيجة صافية موجبة يعكس نجاح المؤسسة في تحقيق فائض بعد تغطية المصاريف غير التشغيلية، ما يعني كفاءة في التسيير العام.

- الخسارة المسجلة في 2023 قد تكون ناتجة عن عوامل خارجية (كالأزمات السوقية أو الصحية)، وهو ما يتطلب التحليل في سياق أوسع وليس فقط داخل المؤسسة.
- اذن بناءً على مقارنة حساب النتائج بين السنتين، يمكن القول إن أداء المؤسسة شهد تحسناً ملحوظاً بين 2023 و2024، مما يعكس مرونة مالية وقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. ويُعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً على قدرة المؤسسة في استعادة توازنها وتحقيق نتائج إيجابية عند توفر الشروط المناسبة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال قيامنا بتحليل الميزانيات وجداول حسابات النتائج الخاصة بمركب سونطراك الصناعي GL2/Z، باستخدام أدوات التحليل المالي والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، حاولنا في هذا الفصل التعرف على دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمركب. وقد بدأنا بعرض شامل للمؤسسة والمركب الصناعي، بالإضافة إلى توضيح مهامهما وهيكلهما التنظيمي.

وبناءً على تحليل الوضعية المالية، ومن خلال الدراسة التطبيقية الخاصة بمركب GL2/Z، يمكن القول إن وضعيته المالية جيدة سواء على المدى القصير أو الطويل، إذ يتمتع بقدرة على سداد

التزاماته ولا يواجه مشكلات في السيولة، وهو ما يبعث على الثقة والاطمئنان لدى دائنيه ويشجعهم على الاستمرار في التعامل معه.

خاتمة عامة

خاتمة:

يُعد التحليل المالي أداة محورية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث يوفر رؤى عميقة حول الوضعية المالية للشركة وقدرتها على تحقيق أهدافها. فمن خلال فحص دقيق للقوائم المالية، لا سيما الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، يتمكن المحللون من تحديد نقاط القوة والضعف، وتقييم الكفاءة التشغيلية، وتقدير المخاطر المستقبلية.

في سياق دراسة حالة مركب GL2/Z التابع لشركة سوناطراك، تتجلى الأهمية البالغة للتحليل المالي في إبراز الدور الذي يلعبه في فهم الأداء التشغيلي للمركب وقدرته على تحقيق الأرباح، بالإضافة إلى كفاءة استخدامه للأصول. إن تطبيق النسب المالية والمؤشرات الاقتصادية على بيانات المركب يتيح للمسؤولين اتخاذ قرارات مستنيرة، سواء كان ذلك لتحسين كفاءة الإنفاق، أو تعزيز الإيرادات، أو إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية.

وعليه، فإن التحليل المالي ليس مجرد عملية روتينية، بل هو عملية ديناميكية ومستمرة تساهم في التقييم الشامل للأداء المالي. فهو يمكّن المؤسسات من تحديد الانحرافات عن الأهداف المرسومة، واكتشاف الفرص لتحسين الأداء، ووضع استراتيجيات تضمن النمو والاستدامة على المدى الطويل. وبذلك، يظل التحليل المالي ركيزة أساسية لأي عملية تقييم فعالة تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية وضمان الازدهار المستقبلي للمؤسسات الاقتصادية كشركة سوناطراك.

في ختام هذه الدراسة التطبيقية التي تناولت بالتحليل المالي مؤسسة سوناطراك – المركب الصناعي GL2/Z، تبين لنا من خلال المؤشرات المحاسبية والمالية المدروسة، أن المؤسسة تتمتع بقدرة مالية مقبولة إلى حد كبير، رغم بعض التقلبات الظرفية. حيث سمح استخدام أدوات التحليل المالي الكلاسيكية والحديثة، القائمة على دراسة القوائم المالية الثلاث، باستخلاص نتائج دقيقة تعكس الواقع المالي للمؤسسة في السنوات محل الدراسة.

أظهرت الدراسة أن المؤسسة تتميز بتوازن مالي نسبي، من خلال تسجيل فائض في رأس المال العامل، ما يدل على قدرتها على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، كما بيّنت نسب السيولة المقبولة أن المؤسسة تتمتع بقدرة على الوفاء بالتزاماتها دون اللجوء إلى تمويل خارجي في الأجل

القريب. أما من حيث الهيكلية المالية، فقد كشفت المؤشرات عن استقلالية مالية عالية، مدعومة بتمويل داخلي قوي، مما يقلل من حدة الاعتماد على الديون.

وبالرغم من تسجيل بعض الانخفاض في مؤشرات المردودية خلال سنة 2023، إلا أن الأداء المالي عاد إلى التحسن خلال السنة المالية اللاحقة، مما يدل على مرونة المؤسسة وقدرتها على التكيف مع التقلبات الاقتصادية المحيطة بها. وهو ما يعكس نجاعة استراتيجيات الإدارة المالية للمركب.

اختبار الفرضيات:

وقد ساعد هذا التحليل في الإجابة عن الفرضيات الثلاث للدراسة:

- حيث أكدت النتائج صحة الفرضية الأولى بأن التحليل المالي يمثل أداة فعالة لتشخيص الوضعية المالية وتقييم الأداء ودعم اتخاذ القرار.
 - كما ثبتت الفرضية الثانية من خلال الاعتماد الكامل في التحليل على القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية).
 - وأخيرًا، جاءت الفرضية الثالثة صحيحة، إذ أظهر التحليل أن مؤشرات مثل السيولة، المردودية، وهيكلية التمويل تلعب دورًا أساسيًا في تقييم الوضع المالي للمؤسسة.
- بناءً على ما سبق، يمكن القول أن التحليل المالي يُعد أداة استراتيجية لا غنى عنها في محيط المؤسسة الاقتصادية، فهو يُمكن من تشخيص دقيق، وتوجيه فعال، واتخاذ قرارات مبنية على أسس موضوعية وواقعية.

نتائج الدراسة:

بشكل عام، توصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

- أهمية التحليل المالي: أكدت الدراسة على الدور المحوري للتحليل المالي في توفير رؤى شاملة وواضحة حول الوضع المالي للمؤسسة. فهو يمكّن الإدارة من اتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق بالاستثمار، التمويل، والعمليات التشغيلية، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

- **علاقته بتقييم الأداء:** أظهرت الدراسة علاقة وثيقة ومباشرة بين التحليل المالي وتقييم الأداء المالي. فمن خلال تطبيق أدوات وتقنيات التحليل المالي (مثل النسب المالية، تحليل الاتجاهات، وتحليل المؤشرات)، يمكن للمؤسسة تحديد نقاط القوة والضعف في أدائها، ومقارنة نتائجها مع المنافسين أو مع المعايير الصناعية.
- **حالة شركة سوناطراك مركب GL2/Z:** في سياق دراسة الحالة لمركب GL2/Z التابع لشركة سوناطراك، كشفت النتائج أن التحليل المالي يُعد أداة فعالة لتقييم كفاءة استخدام الموارد، ومستوى الربحية، والسيولة، والقدرة على الوفاء بالالتزامات .
 - بناءً على البيانات المالية المتاحة، تمكنت الدراسة من تقديم تقييم شامل للأداء المالي للمركب خلال الفترة الزمنية المحددة، مع تحديد التطورات والإتجاهات الرئيسية.
 - أبرزت الدراسة بعض الجوانب التي قد تتطلب مزيداً من الاهتمام أو التحسين في الأداء المالي للمركب، مما يوفر أساساً للتوصيات المستقبلية.

التوصيات:

في ضوء نتائج التحليل المالي الذي أُجري على مركب سوناطراك GL2/Z خلال الفترة المدروسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. تعزيز آليات الرقابة المالية الداخلية:

- رغم التوازن النسبي في المؤشرات، يُنصح بتكثيف المراقبة الدورية للسيولة والمخزون، للحد من أي اختلالات قد تظهر فجأة وتؤثر على قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها.

2. تحسين مؤشرات المردودية:

- تُظهر نتائج سنة 2023 انخفاضاً في المردودية، لذا يُستحسن إعادة تقييم هيكله التكاليف وتعزيز كفاءة الإنتاج لتقليص المصاريف وتحقيق نتائج صافية أفضل.

3. تنويع مصادر التمويل مع الحفاظ على الاستقلالية المالية:

- رغم الاعتماد الجيد على التمويل الذاتي، إلا أنه من المهم دراسة إمكانية الاستفادة من تمويلات خارجية بشروط ميسرة لتمويل مشاريع التوسع دون الإضرار بالتوازن المالي.

4. استغلال الفائض في رأس المال العامل:

- يجب إعادة توجيه الفائض المسجل في رأس المال العامل نحو استثمارات إنتاجية قصيرة ومتوسطة الأجل تدرّ عوائد مالية إضافية.

5. تطوير نظم المعلومات المالية:

- يُقترح تحديث أنظمة المحاسبة والمراقبة المالية باعتماد برمجيات متطورة تُتيح استخراج مؤشرات تحليلية دقيقة بشكل دوري.

6. تكثيف التكوين لفائدة الطاقم المالي:

- الاستثمار في تكوين الموارد البشرية، خاصة في مجال التحليل المالي والتخطيط المالي، يمكن أن يساهم في تعزيز القدرة التحليلية للمؤسسة واتخاذ قرارات أكثر فعالية.

7. إعداد تقارير تحليلية دورية:

- يُوصى بوضع نظام تقارير مالية داخلية منتظمة (شهرية أو فصلية) تساعد الإدارة العليا على تتبع الوضع المالي بصفة مستمرة.

المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب:

- 1• إلياس بن الساسي، يوسف القريشي، *التسيير المالي: الإدارة المالية*، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، 2001.
- 2• حسن محمد كامل، *التحليل المالي*، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1986.
- 3• حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشاني، *موسوعة المعايير المحاسبية الدولية: معايير إعداد التقارير المالية الدولية*، دار الثقافة، عمّان – الأردن، ج.1، 2012.
- 4• حسين لهيبي، عثمان يخلف، *التسيير المالي والتحليل المالي*، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، جامعة الجزائر، 1996.
- 5• حمودي رابح، *تحليل الاستغلال وتحليل الميزانية*، دار المعرفة، الجزائر، 2022.
- 6• زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، *التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 7• شعيب شنوف، *التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)*، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، 2012.
- 8• طارق عبد العال حماد، *التقارير المالية*، الدار الجامعية، 2005.
- 9• عاطف وليد أندراوس، *التمويل والإدارة المالية للمؤسسات*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 10• عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، *أصول المحاسبة المالية*، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، 1999.
- 11• محمد بوتين، *المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر.
- 12• محمد مطر، *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني*، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.
- 13• مبارك لسلوس، *التسيير المالي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

14•مريخي عبد الرزاق، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، نور للنشر، 2017.

15•منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

16•ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء للمؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2015.

المذكرات والرسائل الجامعية :

1•أوراغ خولة، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

2•بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2011.

3•حداد عبد الله، بن عمر حمزة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة أوكللي محند أولحاج، البويرة، 2017/2018.

4•حسين لهيبي، عثمان يخلف، التسيير المالي والتحليل المالي، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، 1996.

5•عجيلة حنان، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2013.

6•عزوز وليد، قرقور زكريا، التحليل المالي للقوائم المالية من منظور النظام المحاسبي المالي الجديد: S.C.F دراسة حالة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر – قالمة – للفترة 2015 – 2017، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة، 2017-2018.

7•عمر عبد القادر، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار خلال الفترة 2012-2014، مذكرة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2017.

8•صارة تهامي، حياة زيان، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة الوحدة التجارية لمواد البناء (صوديسماك) خلال الفترة ما بين 2016

- و2019 سيدي بلعباس، مذكرة ماستر، جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس، 2021.
- 9• سعاد اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
- 10• عباس بن الضب، دور التحليل المالي في تشخيص السنة المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010.
- 11• مداني الطيب، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية: IFRS/IAS دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الأبار ENSP، مذكرة ماجستير، 2014/2015.
- 12• مروة قريرة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – أوماش – بسكرة، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2017.
- 13• هانف صابرينة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، دالي إبراهيم، 2016/2017.

محاضرات ومطبوعات:

- 1• حولي محمد، محاضرات في التحليل المالي: دروس وتطبيقات عملية، جامعة باجي مختار – عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2019-2020.
- 2• ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، جامعة ابن خلدون – تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.
- 3• يحيى السعيد، محاضرات في التحليل المالي، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006-2007.

القوانين والوثائق الرسمية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر في 28 ربيع الأول 1430 هـ، الموافق لـ 25 مارس 2009.

المراجع باللغة الفرنسية:

الكتب :

Alain Marion, François Lantin et Ludivine Chalençon, *Analyse financière : Concepts et méthodes*, 7^e édition, Paris, Dunod, 2022. •

المراجع باللغة الانجليزية :

المقالات:

- Horrigan, James O., “A Short History of Financial Ratio Analysis.” *The Accounting Review*, vol. 43, no. 2, 1968, pp. 284–294.

المواقع الالكترونية:

• “Financial Analysis: Definition, Importance, Types, and Examples.” *Investopedia*, edited by Julia Kagan, Dotdash Meredith, 6 Dec. 2023.

<https://www.investopedia.com/terms/f/financial-analysis.asp>

الملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة وتحليل الأداء المالي لمركب سوناطراك Z2/GL خلال فترة زمنية محددة، مع التركيز على أهمية التحليل المالي كأداة حيوية لتقييم الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية. تتناول المذكرة آليات التحليل المالي ودوره في تشخيص مكامن القوة والضعف، واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة، مع تقديم توصيات لتعزيز الرقابة المالية، وتحسين مؤشرات المردودية، وتنويع مصادر التمويل، واستغلال الفائض في رأس المال العامل. تشير النتائج إلى انخفاض في المردودية خلال عام 2023، مما يستدعي إعادة تقييم هيكله التكاليف وتعزيز كفاءة الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، الأداء المالي، سونطراك، الرقابة المالية، المردودية، التمويل، رأس المال العامل.

Abstract:

This memo aims to study and analyze the financial performance of Sonatrach Z2/GL complex over a specific period, emphasizing the importance of financial analysis as a vital tool for evaluating the financial status of economic institutions. The memo discusses financial analysis mechanisms and its role in diagnosing strengths and weaknesses, and making appropriate management decisions, while providing recommendations to strengthen financial control, improve profitability indicators, diversify funding sources, and utilize working capital surplus. Results indicate a decrease in profitability during 2023, necessitating a re-evaluation of cost structures and enhancement of production efficiency.

Keywords: financial analysis, financial performance, sonatrach, financial control, profitability, financing, working capital.